ما هكذا يا (سَعْدُ) تُورَدُ الإبل

نقد مقال «زهير بن جناب الكلبي : أخباره وما تبقى من شعره»

في مجلة معهد المخطوطات العربية

محمد شفيق البيطار

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة دمشق

نشرت مجلّة معهد المخطوطات العربية في مجلّدها الثامن والثلاثين : الجُزْأين ١ - ٢ (رجب ١٤١٤ - المحرم ١٤١٥هـ/ يناير - يوليو ١٩٩٤م) مقالاً للكاتب عادل عطا الله فريجات ، استأثر بالصفحات (١٢٩ - ١٨٢) ، وتضمّن دراسةً عن الشاعر الجاهلي زهير بن جناب الكلبي، ومجموعَ شعره الذي قام صاحب المقال بتحقيقه .

وبعد قراءة هذا المقال وجدتُ فيه أموراً كثيرة تُوجِبُ الأمانة عليّ أنْ أنقلها في هذه الصفحات إلى قرّاء المجلّة الذين اطلعوا على ذلك المقال ، ليستدركوا ما فَرَطَ فيه ؛ إذ وقع الكاتب في أغلاط أسلوبية ولغوية ، وتعسف في عدد من أحكامه دون دليل، ورجّح أموراً دون مُرَجِّح ، وشكّ في صحّة أمورٍ من دونِ سبب، وعلّل أشياءَ تعليلاً ضعيفًا ، وادّعى ما لا يصحّ ، ووقع في أوهامٍ ، وغلط في النقل عن المصادر ، ونسب إلى العلماءِ أقوالاً هم منها بريئون ، وأفسد الأخبار باختصارها اختصاراً مُخلاً ، وحكم على رواياتٍ صحيحة بالتحريفِ والتصحيف، وجاء بأمورٍ عجيبةٍ في الأنسابِ والأيّام وأعلامِ الناس والمواضعِ وضَبْطِ الشعر وشرحِ غريبه ومعانيه ، إضافةً إلى شرح ألفاظٍ واضحة ، وإهمالِ شرح ما هُوَ بحاجةٍ إلى ذلكَ من ألفاظٍ وإشارات تاريخيّة وضرائر شعريّة .

وإذْ جَدَّ جَدُّ الأمرِ فإنّني أسوقُ ما وقفتُ عليه من أغلاطِ كاتبِ ذلك المقال، مبتدئًا بالتنبيه على الأغلاط الأسلوبية في المقال عامّةً ، ثمَّ أعودُ لأتناول ما جاءَ في كلِّ فقرةٍ من فقراتِ دراسته ، ثم في كلِّ قطعةٍ من قِطَعِ مجموع شعر زهير بن جناب ؛ وأُرَقِّمُ تلك الأغلاط من أوّلها إلى آخرها ؛ واللّهُ المُسْتَعان .

١ - فأوّل الأغلاط الأسلوبيّة واللُّغويّة جاء في الصفحة (١٣٠) حيث قال : «تَمكَّنَّا مِنْ جمْعِ عدد طيِّب منها» أي من أشعار زهير بن جناب ، والكاتبُ يريدُ بذلك (عدداً غير قليل) ؛ ووَصْفُ العددِ بأنَّهُ (طيِّب) وصفٌ غيرُ صحيح ، لأن العرب تستخدم صفة (الطَّيِّب) و(الطَّيِّبة) للدّلالة على ما تستلذّه الحواسّ أو النفس ، وعلى ما خَلا من الأذى والخَبَث ، فتقول : بلدٌ طيّب ، وبلدة طيّبة ، وشربةٌ طيّبة ، ومساكن طيّبة ، وريح طيّبة ... إلخ ؛ انظر اللسان والتاج (طيب) .

٢ - وجاء في الصفحة (١٣٠) أيضًا : «نسب الشّاعر وأسرته وقبيلته» ، فإذا كانت كلمة (أسرته) لها ما يسوّغ ذكرها من أنَّ الكاتب سيذكر أبناءَ الشاعر وإخوته ممّن لا يدخل في سلسلة نسب الشاعر، فإنَّ كلمة (قبيلته) لا داعي لذكرها، لأنّها مُتَضَمَّنة في (نسب الشاعر) .

ونحو هذا قولُه في موضع آخر : «وقائع زهير وأيامه» والوقائع هي الأيّام نفسها، و(وقائع العرب) هي أيّامُها ؛ فلا داعي لكلمة (وأيّامه) .

٣ - وفي الصفحة (١٣١): «وإذا صحّ لنا ضبط اسم شاعرنا، وتمييزه عن غيره من الشعراء ...» والصّواب: تمييزه مِن غيره ؛ انظر اللسان والتاج (ميز) .

٤ - وفي الصفحة (١٣٢) : «ونَعَتَهُ ابن حبيب بأنّه جرّار ، والجَرّار قائدُ الجيش الذي يربو على ألف محارب» . والفعل (ربا) على معنيين : الأوّل لازمٌ بمعنى : زادَ

ونما، فعلٌ غيرُ متعدٍّ لا بنفسه ولا بالحرف، فتقول: ربا المالُ، وربا البناءُ، إذا ارتفع وعلا، وربا الجُرْحُ إذا ورِمَ؛ والثاني متعدٍّ بنفسه، بمعنى: علا المكانَ، فتقول: رَبَوْتُ الرابيةَ ونحوها، إذا علَوْتَها.

والاستخدام الصحيح في المعنى الذي أراده الكاتب هو: (يُرْبي على)، من الفعل (أرْبى)، يُقال: أربى فلانٌ على الخمسين ونحوها من الأعداد، إذا زادَ.

٥ – وفي الصفحة (١٣٣): «وكلّ هذه الأرقام ... تنطوي على مبالغاتٍ وتهاويل لا يُرْكَنُ إليها». ولفظ (التهاويل) لم يكن له داعٍ لأنّه أرادَ به (المبالغات) نفسها التي عطف عليها، فجاء بهذا اللفظ للتوكيد، ولكن ليسَ هذا موضع هذا اللفظ، لأنَّ (التهاويل) هي ما هُوِّلَ بِهِ، أي خُوِّفَ ورُعِّبَ.

٦ – وفي الصفحة (١٣٣) أيضًا: «وكانت له وقائعه ومعاركه الكثيرة على مسرح الأرض التي حلّ بها، أو رحل عنها»؛ وقوله (على مسرح ... إلخ) لا داعي له، لأنَّ من البدهيّات أنّ المعارك تكون في مكانٍ ما، فهو من نافلة القول التي لا يَضيرُ حذفُها؛ على أنَّ هذه النافلة لم تستوف كلّ الأمكنة التي تكون فيها المعارك.

٧ – وفي الصفحة (١٣٤): «وكان زهير – كغيره من زعماء القبائل – يتنقّل من موضع لآخر طلبًا للكلأ والماء»؛ ولا فائدة في تشبيه زهير بـ(زعماء القبائل) خاصّةً في التنقّل، لأنَّ التنقّل يستوي فيه الزّعيم وغيره، إلاّ إذا كان يريد أنّهم يتنقّلون بقبائلهم، وعندئذٍ يجب أن يقول: (يتنقّل بقبيلته ... إلخ).

٨ – وفي الصفحة (١٣٥): «ومن الأخبار التي تفيد بوجود زهير في القرن الخامس الميلادي: خَبَرٌ يشير إلى معاصرته لداود بن هبالة، ومعاصرته لكليب وائل، ومشهده ليوم السلاّن، وليوم خزازى»؛ ففي هذا القول غَلَطان، أوّلهما: أنَّ الفعل (أفاد) يتعدّى بنفسه: لمفعولٍ واحدٍ، ولمفعولين، فنقول: أفادَ فلانٌ علمًا ومالاً إذا اكتسبه، وأفاد فلانٌ فلانًا علمًا ومالاً إذا أكْسَبَهُ إيّاه، فتعدية الفعل بالباء من الغلط؛ الثاني قوله: «ومن الأخبار ... خبرٌ يشيرُ إلى معاصرته ومشهده ... إلخ» والصواب أنّها أخبارٌ عدّة لا خبر واحد، فكان يجب أن يقول: (ومن الأخبار ... أخبار تشير إلى كذا وكذا وكذا ...) أو (ومن الأخبار ... خبرٌ يشير إلى كذا، وخبرٌ يشير إلى كذا ...).

٩ – وفي الصفحة (١٣٦): «إلى أن وضعت أوزارها حوالي السنة ٥٢٥م» وفي الصفحة (١٣٨): «واستمروا فيه إلى أن أخرجهم سيف بن ذي يزن حوالي السنة ٥٧٥م»، وفي الصفحة (١٤٢): «هذا الذي تولّى أمر اليمن حوالي ٥٢٥م»؛ فاستخدم (حوالي) ظرفًا للزمان، وإنّما هي ظرفٌ للمكان؛ انظر اللسان والتاج (حول)، والصواب استخدام (نحو) مثلاً.

١٠ – وفي الصفحة (١٥٠): «وقد كوّنَتْ أشعارُ زهير خمسَ قصائد، وإحدى وعشرين مقطوعة، يضاف إليها أربع مقطوعات نازع زهيرًا فيها شعراء آخرون»، وهو يريد (إحدى وعشرين مقطّعة ... أربع مقطّعات)، ولفظ (المقطّعة) مصطلحٌ عند العلماء يدلّ على ما قلّ عددُ أبياته من نصوص الشعر؛ انظر العمدة: ٣٥٠ واللسان والتاج (قطع).

١١ – وفي الصفحة (١٤٦) وضع عنوانًا فرعيّاً هو: «وفاة زهير ووَصاته»، فجعل كلمة (وصاته) في العنوان، وهي كلمة غريبة بمعنى (الوصيّة)، مع أنَّ أهمَّ سمات العنوان: الاختصار والوضوح والدقّة، فما الهدفُ من وضع الوصاة وترك الوصيّة إلاّ التّعالمُ والتنطّع؟!، ثُمَّ إنَّه وَضَع (الوَفاة) قبل (الوصاة) مع أنَّ الوصيّة تسبق الوفاة.

فهذه هي الملاحظات الأسلوبية واللّغويّة في المقالِ عامّةً، ونقف الآن عند أغلاطِهِ الأُخرى في كلّ فقرة من فقرات دراسته.

١٢ – ففي حديثه عن نسب الشاعر وأسرته قال: «روى محمد بن السائب الكلبي عن أشياخه الكلبيّين نسب هذا الشاعر، فقال: (زهير بن جناب بن هبل ابن

عبدالله بن كنانة بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللاّت بن رُفَيْدة بن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة بن مالك ابن حِمْيَر» وأحال في الحاشية على مصادره فقال: «السجستاني: المعمرون ص ٣٥، وانظر الأصفهاني: الأغاني ١٩ : ١٥، وقارن بالآمديّ: المؤتلف والمختلف ص ١٩٠، وفي أمالي المرتضى زاد الشريف المرتضى بعدَ (مالك بن قضاعة): (ابن مرّة ابن عمرة بن مرّة بن زيد بن مالك بن حمير) - أمالي المرتضى ١ : ٢٣٨».

وفي حديثه هذا عدّة أمور: أوّلها أنّ هذه المصادر التي ذكرها غير كافية، إذ ليس فيها مصدرٌ واحدٌ من المصادر المختصّة بأنساب العرب، وأهم تلك المصادر التي أوردت نسب زهير: نسب معدّ واليمن الكبير - لهشام بن محمد الكلبيّ، والاشتقاق - لابن دريد، والمؤتلف والمختلف - للدار قطني، وجمهرة أنساب العرب - لابن حزم، والإكمال - لابن ماكولا؛ كما أنه أغفل عددًا من المصادر التي ترجم أصحابها لزهير، كالشعر والشعراء، وتاريخ دمشق، والروض الأنف، وتاريخ أبي الفداء، وتاريخ ابن الوردي.

وثانيها: أنّه لم ينبّه على اختلاف علماء النسب في نسب قضاعة، وقَطَعَ بأنّها من حمير، مع أنّ الأدلّة المختلفة من أشعار العرب وأخبارها منذ الجاهلية تؤكّد أنّها كانت معديّة منذ الجاهلية إلى العصر الأموي، ثمّ انتسبت إلى حمير بسبب العصبية القبلية التي اشتدّت بينهما وبين قيس عيلان في العصر الأمويّ، إذ عقدت حلفًا بينها وبين مَن بالشام مِن اليمن، ثمّ ادّعى قومٌ منها النسب إلى اليمن؛ وقد أفضتُ في إيراد الأدلّة على ذلك في بحثٍ أعددته حول شعراء بني كلب بن وبرة.

وثالثها: أنّه قال: «زاد الشريف المرتضى بعد مالك ابن قضاعة: ابن مالك بن مرّة ...» والصواب أنّه زاد بعد (قضاعة): ابن مالك بن مرّة.

ورابعها: أنّ بين تلك المصادر التي أحال عليها اختلافًا كان يجب التنبيه عليه وعلى الصواب؛ فقد جاء في المعمّرين: «زيد الله بن رفيدة بن كلب» بإسقاط (ثور) من النسب، وقوله (زيد الله) لا يصحّ، والصواب (زيد اللاّت) وهو ما أجمعت عليه المصادر، وقد ذكر ابنُ الكلبيّ زيد اللات وإخوته في (نسب معدّ واليمن الكبير ٢ : ٣٠٥ - ٣٠٦) وكلّهم مضاف إلى (اللاّت)، وهم: تيم اللاّت، ووَهب اللات، وأوس اللاّت، وشيع اللات، وشُكْم اللاّت، وسعد اللاّت، وسَكن اللاّت، وشعث اللاّت؛ وجاءَ في المؤتلف والمختلف - للآمديّ: «كنانة بن عوف» بإسقاط (بكر) من النسب.

١٣- وقال: «وقد صادفنا أخبارًا تفيد أنّه تزوّج غير مرّة. وقد عُرِفَ من زوجاته واحدة تدعى لميس الأرأشية ... وكان لزهير منها ولدان هما: عامر وخداش».

وفي قوله هذا ثلاثة أمور؛ أوّلها: أنّ له ثلاث زوجات أخرى قد عُرِفْنَ، أُولاهنّ: لميس بنت عمَيت بن عديّ ابن عبدالله بن كنانة الكلبية، جدّها (عديّ) وجدّ زهير (عبدالله) أخوان، والثانية: عاتكة بنت عبدمناة ابن هُبَل، وهي ابنة عمّ زهير، والثالثة: يقال لها العَتِيبيّة، من بني عَتِيبٍ من جُذام.

وثانيهما: أنّه ضبط نسبة لميس هكذا (الأرأشيّة)، وهذا يعني أنّها منسوبة إلى (أرْأش)؛ والصواب أنها (الإراشيّة) نسبةً إلى (إراش) أو (إراشة) بكسر الهمزة، وبالألف، إذ ليس في العرب مَن اسمه (أرأش) ولا (أرأشة)، وإنّما هو بكسر أوّله وبالألف في أوسطه؛ انظر كتب الأنساب، كالنسب الكبير - لابن الكلبي ١ : ٤٠، ١٧٠، ٣٧٥، و ٢ : ١، و٣ : ٧.

وثالثها: أنّه لم يذكر من أولاد زهير سوى عامر وخداش، وزعم أنّ أمّهما هي لميس؛ في حين ذكرت المصادر أولادًا آخرين لزهير، وبيّنت أمّ كلٍّ منهم، وأولاده هم: امرؤ القيس، أمّه لميس بنت عمَيت الكلبية؛ وأبو النُّعمان، وأبو جابر، وعامر، أمّهم

عاتكة ؛ وقُزْعة – واسمه عبدالله – وخداش ، أمّهما لميس الإراشيّة ؛ وسعدٌ ، أمُّه العتيبيّة ؛ انظر النسب الكبير ٢ : ٣٤٢ .

١٤– وقال : «ومن إخوة زهير بن جناب : عديّ ، وعُلَيْم ، وحارثة ، ومالك ؛ ولعُلَيْم ابنٌ اسمه عبدالله ، كان قد خالف زهيرًا في أمر الرحيل والإقامة ، فغضب منه زهير...» .

وفيه أمران : أوّلهما أنّ قوله : «ومن إخوة زهير ...» يُشْعِرُ بأنّ له إخوةً آخرين ، وإنّما وردَ ذكرُ هؤلاء الإخوة الأربعة في جميع المصادر التي رجعتُ إليها في بحثي عن شعراء بني كلب ، دون أن يكون في تلك المصادر إشارة إلى أنّ له إخوة آخرين .

وثانيهما أنّه لم يذكر سبب مخالفة عبدالله بن عليم عمَّهُ زهيرًا، مع أن المصادر ذكرت ذلك، وهو أنّ زهيرًا عندما أسنَّ نَصَبَ ابنَ أخيه عبدَالله للرئاسة في كلب، فطمع أن يكونَ كعمّه زهير في اجتماع قضاعة كلّها على رئاسته ، فجعل يخالفه ؛ انظر مثلاً : الأغاني ١٩: ٢٣ – ٢٤ .

١٥– وقال : «ويروي أبو الفرج أنّ أخا زهير (حارثة بن جناب) وَفَدَ معه على بعض ملوك غسّان، وكانت أم الملك عليلة، فسأل الملك الأخوين عن دواء لها، فأساء حارثة الأدب في إجابة الملك ...» وأحال في الحاشية على مصدره فقال: «انظر الأصفهاني: الأغاني ١٩ – ٢٠، وفي روايةٍ أخرى أنّ الذي رافق زهيرًا في وفادته تلك هو أخوه عديّ».

وفيه أمران : الأوّل أنّ وضْعَهُ اسم (حارثة بن جناب) في المتن ، وتنبيهُ في الحاشية على أنّ مُرافقِ زهير في رواية أُخرى كان (عديّ بن جناب)، يُوحي بأنّه يرجّح كونَ مرافقه هو حارثة، وأنّ ما جاءَ في الرواية الأُخرى ضعيف، مع أنّ ما جاءَ في تلك الرواية هو الصحيح، وأنّ أبا الفرج تفرّد فيما ذهب إليه من أنّه (حارثة)، في حين أجمعت المصادر الأخرى على أنه (عديّ) ؛ ويؤكّد ذلك أنّ المصادر التي عدّدت حمقى العرب المشهورين المنجبين أجمعت على ذكر (عديّ ابن جناب)، انظر مثلاً : أمثال العرب للمفضّل : ١٦٨، والنسب الكبير ، ٢: ٣١١ ، والإكمال ٢ : ١٣٦، والمحبَّر : ٣٨٠ .

والثاني أنّه أشار إلى «رواية أُخرى» ، ولم يذكر واحداً من مصادر تلك الرواية ، وهي كثيرة ، كأمثال العرب: ١٦٨، وجمهرة الأمثال ١ : ١٥١، والمستقصى ١/٨٣.

١٦– وفي حديثه عن «ملامح شخصيته وصفاته» قال وهو يذكر اختلاف المصادر في عدد الوقعات التي قام بها: «فالكلبي يقول : إنّها مئتا وقعة ، والشرقيّ ابن القطاميّ يزعمُ أنّها خمس مئة وقعة ، والخَبَران عَصيّان على التصديق، بيد أنّهما يشيران إلى أنّ زهيرًا كان بحقّ رجلَ حربٍ وقتال» .

وفيه أنّ إنكار الكاتبِ لهذا العدد أو ذاك من الوقائع لا داعيَ له ، فقد ذَكَرَ قبلَ ذلكَ أنّ المصادر أجمعت على أنّه عُمِّر زمنًا طويلاً وبالغت في مقدار ما بلغه من العمر (ما بين ٢٠٠ و٤٥٠ عامًا) ؛ وتلك المبالغة تدلّ على أنّه عاش أمداً طويلاً لا يزيد على مئة وعشرين سنة، لأن العرب لا تعدّ الرجل معمّرًا إلاّ إذا بلغ هذا القدر من العمر ؛ فلو أنّ زهيرًا قادَ قومَهُ أربعين سنةً فقط ، وكانت له في كلّ سنةٍ عشرُ وقائع فقط ، لكان عددُ وقائعه أربع مئة وقعة ما بين صغيرة وكبيرة ، منها ما كان هو الغازي ، ومنها ما كان هو المغزُوّ، ومِنْ ثَمّ فلا داعي للشكّ في الخبرين، لأنّ كلاً منهما قابل للتصديق، ولعلّ اختلاف الرجلين في عدد الوقائع راجعٌ إلى أنّ الأوّل لم يلتفت إلاّ إلى الوقائع الكبيرة.

١٧– وفي حديثه عن «مكانه وزمانه» قال : «ومن المعلوم أنّ قضاعة – قبيلة زهير الكبرى – قبيلةٌ جنوبيّة ، ولكنّها، وبسبب خلافات مع التبابعة ، هاجرت إلى الشمال في زمن لا نعرفه بدقّة» .

وفيه أمران : أوّلهما زَعْمُ الكاتب أنّه «من المعلوم» أنّ قضاعة قبيلة جنوبية ؛ وهذا زَعْمٌ عريضٌ لا يقوم على دليل، فليس من المعلوم أنّها قبيلة جنوبية ، بل إنّ في

نسبتها إلى حمير (من قبائل اليمن الجنوبية) أو إلى معدّ بن عدنان (قبائل الشمال) خلافًا كبيرًا بين علماء النسب ، وقد تضاربت أقوالُهم ، فمن أين للكاتب بعد ذلك أن يزعم أنّه «من المعلوم» كونُها جنوبية ، مُغَطِّيًا بذلك على كلّ خلاف ومُتَبَنِّيًا قولاً لا يصحّ بعدَ التحقيق؛ فقد تابعتُ أمرَ نَسَبِ قضاعة في بحث أعددته حول (شعراء بني كلب) فاستأثَرَ بخمس عشرة صفحة ، وأثبتُّ فيه بأدلّة عدّة من أشعار الجاهلية وأخبارها أنّه لم يكن هناك أيّ أثر للخلاف في الجاهلية حول كون قضاعة من مَعَدّ ، وأنّ هذا الخلاف لم يظهر إلاّ في العصر الأمويّ بعد ما استعرت العصبية القبلية بين كلب القضاعية وقيس غيلانَ المضريّة المعدّيّة ، فتحالفت كلب مع قبائل اليمن المقيمة بالشام ، ثمّ ادّعى قومٌ منهم الانتسابَ إلى حمير ، فكان الخلاف بين القضاعيّين أنفسهم ، ثمّ انتقل الخلاف إلى آراء العلماء من بعد .

والثاني زَعْمُهُ أنّ قضاعة هاجرت إلى الشمال في زمن لا يعرفه بدقّة بسبب خلافات مع التبابعة ؛ فاللهُ أعلَمُ من أين أتى بهذا الزعم ، مع أنّ أقوال العلماء تؤكد أنّ قضاعة كانت تُقيمُ في أقدم عهودها المعروفة مع إخوتها من مَعَدٍّ في الحجاز ، ما بَيْنَ جُدَّة من شاطئ البحر الأحمر إلى منتهى ذات عِرْقٍ شماليّ مكّة – وهي الحدّ الفاصل بين تهامة ونجد – إلى الحرم ، ثمّ وقعت الحرب بين قضاعة بن معدّ وبين بني ربيعة بن نزار ابن معدّ حين قَتَلَ حَزِيمة بن نهد القضاعيّ يَذْكُرَ ابنَ عَنَزَة من بني ربيعة ، فهُزِمَتْ قضاعة وأُجليَتْ عن منازلها ؛ وقد ذكر ذلك هشام بن محمد الكلبيّ في كتابه (افتراق ولد معد) بسنده إلى ابن عبّاس – رضي الله عنه –، وهو كتاب مفقود، غير أنّ البكريّ نقل خبر افتراق ولد معد عن ابن الكلبيّ بسنده إلى ابن عباس، وعن عُمَر بن شبّة بسنده إلى ابن عبّاس أيضًا، ونقل ياقوت الحمويّ أطرافًا من خبر الافتراق عن ابن الكلبيّ ؛ انظر معجم ما استعجم – للبكريّ :

١٧ ، ومعجم البلدان – لياقوت (جدّة) و(حضن) .

١٨– وقال : «جاء في كتاب اللّباب في الجاهلية لهشام بن الكلبي : (ومنهم داود اللثق بن هبالة بن عمرو بن ضجعم ... وفي جمهرة النسب لهشام : فولد سعدٌ : حماطة ، ومنهم ضجعم ، بطنٌ ...) » وأحالَ في الحاشية على مصادره ، فقال : «انظر ابن دريد : الاشتقاق ، ص٥٤٥ ، الحاشية رقم (٧) ...» .

فأوهم القارئَ بأنّه ينقل نصّاً عن كتاب لابن الكلبيّ اسمه اللّباب في الجاهلية ، وإذا في النصّ قوله : «وفي جمهرة النسب لهشام ...»، فَرَجعت إلى الاشتقاق: ٥٤٥ فوجدت محقّقه ينقل حاشيةً طويلة عن إحدى مخطوطات الاشتقاق ، وفيها قول صاحب الحاشية : «في كتاب اللباب ... وفي جمهرة النسب لهشام ...» ، فجاء صاحبنا فنسب الحاشية كلّها لهشام ! .

١٩– وقال : «وقد حدّد الأب (لويس شيخو) تاريخ يوم السُّلان بالسنة ٤٨١م . وإذا كنّا لا نسلّم للأب (شيخو) بهذا التحديد الدقيق ، فإنّنا نوافقه على وقوع يوم السلاّن في أواخر القرن الخامس ؛ فهو كما تجمع الروايات العربية كان قبل يوم خزازى ، هذا الذي شهده زهير أيضًا» . ثمّ قال بعد صفحات في حديثه عن (وقائع زهير وأيّامه) : «وقد مرَّ بنا تاريخ الأب (لويس شيخو) لهذا اليوم ، ومناقشتنا لهذا التاريخ» .

وفيه أمران : أوّلهما أنّه عارضَ الأب لويس شيخو في تحديده زمن يوم السلاّن دونَ أن يعلّل معارضَتَهُ ، ثمّ وافَقَهُ على وقوع يوم السلان في أواخر القرن الخامس الميلادي دون أن يعلّل موافقته أيضًا ، إلاّ أنّ يكون دليله على صحّة ما ذهب إليه الأب شيخو هو قوله : «فهو كما تجمع الروايات العربية كان قبل يوم خزازى» مع أنّه لم يحدّد تاريخَ يوم خزازى ! ! .

وثانيهما زعْمُهُ فيما بعدُ أنّه ناقشَ الأب شيخو في تحديده تاريخ يوم السَلان ؛ فأيّة مناقشةٍ كان قد ناقشه ؟ ! ! .

٢٠– وقال: «ويروي أبو الفرج أنّ هذا الملك الغسّاني [يعني الحارث بن حبلة] كان قد اجتبى أَخَوَيْنِ من بني نهد بن زيد ، هما ابنا رزاح ، ونزلا بالمنزل الأثير عنده ، فحسدهما زهير، وأوغر صدر الحارث عليهما، حين اتّهمهما بأنّهما عينٌ لذي القرنين عليه ، فقتلهما الحارث ، ثمّ ندم بعد أن عرف الحقيقة ، وطرد زهيراً، واستدعى أباهما وأعطاه دية ابنيه ؛ ولكنّ زهيراً أيضًا لم يرضَ بما آلَ إليه الأمر ، فأرسل ابنَه عامراً ليحتال عند الحارث ويوهمه بأنّ رزاحًا ينوي الثأر ، وكان له – حسب الرواية – ما أراد ؛ إذ قتل الحارث رزاحًا . وهذه القصة ، على ما فيها من دواعي الشكّ، تشير إلى أمرين اثنين ... إلخ».

وفيه ثلاثة أمور : أولها أنّه وَرَدَ في الخبر ذِكْرُ «ذي القرنين» ، غير أنّ الكاتب لم يبيّن المرادَ بهذا اللقب الذي يَظُنّ معظم الناس أنّه المذكور في سورة الكهف، وأخشى أن يكون الكاتب من أولئك النّاس ، إذ نجده يرى أن في القصّة «ما فيها من دواعي الشكّ» ؛ وذو القرنين المقصود بهذه الرواية هو المنذر بن امرئ القيس بن النعمان بن امرئ القيس بن عمرو اللّخميّ، وهو المعروف بالمنذر بن ماء السّماء ؛ انظر المفصّل – لجواد علي ٣ : ٢١٦ – ٢٢٤. ومصادره .

وثانيها قوله : «واستدعى أباهما» ورواية الأغاني ليست كذلك ، وإنّما قال أبو الفرج : «فَشَتَمَ [الحارث ابن جبلة] زهيراً وطرده ، فانصرف إلى بلاد قومه ؛ وقَدِمَ رزاحٌ أبو الغلامين إلى الملك ...» .

وثالثها أنّ القصّة كما رواها أبو الفرج ليس فيها ما يدعو إلى الشكّ في صحّتها، غير أنّ الكاتب ذهب إلى أنّ فيها «ما فيها من دواعي الشّكّ» ، وهذا يعني أنّ دواعي الشكّ عنده كثيرة ، ولكنّه لم يذكر أيّ داعٍ من دواعيه، اللّهمّ إلاّ إذا كان يظنّ أنّ ذا القرنين المذكور في القصّة هو الذي ذكره الله تعالى في سورة الكهف.

٢١– وفي حديثه عن «وقائع زهير وأيامه» قال : «يوم السُّلاّن ، وهذا اليوم كان قبل يوم خزازى ، حسبما يذكر أبو عبيدة في النقائض ، وكان بين معدّ ومذحج (١) ، وكلبٌ يومئذٍ معدّيّون ، وشهد هذا اليوم زهيرٌ فقال :

شَهِدْتُ المُوقدينَ على خَزَازِ
وفي السُّلاّنِ جمعًا ذا زُهاءِ (٢) »

وأحال على مصادره في حاشيتين فقال : «(١) أبو عبيدة : النقائض : ١٠٩٣ ، وقارن بابن الأثير : الكامل ١ : ٦٣٩ – ٦٤١ حيث يجعل هذا اليوم بين النعمان بن المنذر وبني عامر بن صعصعة ؛ فهل كان ثَمّة يومان باسم (يوم السلاّن) ؟ . (٢) ياقوت : معجم البلدان (سلاّن) » .

وفيه أنّه تساءَل عمّا إذا كان هناك يومان باسم يوم السُّلاّن ، وهو تساؤلٌ لا داعي له ، لأنّ ياقوتًا – الذي أحال عليه الكاتب في الحاشية الثانية – ذكر أنّ للعرب يومين يُعْرفان بذلك فقال : «قال أبو أحمد العسكريّ : يوم السُّلاّن – السين مضمومة – يومٌ بين بني ضبّة وبني عامر ... ... ويوم السّلاّن أيضًا: قبل هذا ، بين معدّ ومذحج ، وكلبٌ يومئذ معدّيّون» معجم البلدان (السّلاّن) ، وذكر ياقوت بني ضبّة في أوّلهما تجوّزًا ، لأن بني ضبّة كانوا في جيش النعمان الذي أرسله إلى بني عامر .

٢٢ – وقال : «ويوم خزازى الذي شارك فيه شاعرنا ، تتضارب فيه الروايات ، وتختلف في اسم قائد قبائل معدّ، وفي اسم ملك اليمن، وتختلف في سبب وقوعه ، وفي زمنه؛ فقد قالوا : إنّ رئيس معدّ هو كليب بن ربيعة ، وقالوا : بل هو زُرارة بن عُدُس ، وقالوا : لا ، إنّما هو ربيعة بن الأحوص بن جعفر ؛ وقيل في اليوم إنّه كان لربيعة ومضر وقضاعة على مذحج وغيرها من قبائل اليمن . وخزازى أعظم يوم التقته العرب في الجاهلية ، ونقل ياقوت عن رواته أنّ نزاراً لم تكن تستنصف من اليمن ولم تزل اليمن قاهرة لها في كلّ شيءٍ حتى كان يوم خزاز . وكلّ ما سبق

يثير بعض الشكوك في حضور زهير لهذا اليوم، بَيْدَ أنَّ شعره الذي ذكرناه قبل سطور [يعني قولَ زهير : شهدتُ الموقدين ...] يبدّد هذه الشكوك ، إن لم يكن ثمّة شكّ أيضًا في نسبة هذا الشعر إلى زهير ابن جناب» .

وفيه أنَّ «كلَّ ما سبق» ليس فيه شيءٌ «يُثير بعضَ الشكوك في حضور زهير لهذا اليوم» ؛ فأيّ شيءٍ يُثير «بعض الشكوك» عند الكاتب : أهو تضارب الروايات في اسم قائد قبائل معدّ ، أم تضاربها في اسم ملك اليمن ، أم في سبب وقوعه ، أم في زمنه ؟ ليسَ في ذلك سببٌ يدعو إلى الشكّ لأنّ مثل ذلك يحدث ، ومن هنا نجد الكاتب تعترضه «بعض الشكوك» غير أنّه لا يلبث أن «يبدّد هذه الشكوك» بسبب شعر زهير ، ولكنّه لا يريد أنْ يشكّ في شكّه ، فينثني شاكًّا في نسبة الشعر إلى زهير ! ! ! .

٢٣– وقال وهو يختصر خبر اليوم الذي أوقع فيه زهير ببني بكر وتغلب قبل تفرّقهما : «إنّ أبرهة هو الذي ولّى زهيرًا على ابني وائل ، بكر وتغلب ، ثمّ إنّ هذين الحيّين أصابتهم سنة شديدة ، فاشتدّ عليهم ما يطلبه زهير منهم، فأقام بهم زهير في الجدب ، ومنعهم من النّجعة حتّى يؤدّوا ما عليهم ، وكان أن ضاق ذرعًا به أحدُ زعماء تغلب ، ويُدعى ابن زيابة ، فطعن زهيرًا بسيفه فأصابه ولم يقتله كما تقول الرواية ، واحتال زهير ، وأوْهَمَ هذا الرجل التغلبي بأنّه مات ...» وأحالَ في الحاشية على الأغاني، والشعر والشعراء، والكامل لابن الأثير .

وفيه أمران : أوّلهما زعمه أنّ الذي ضاق ذرعًا بزهير هو «أحد زعماء تغلب ، ويدعى ابن زيّابة» وأنّ زهيراً «أوهم هذا الرجل التغلبي» ، مع أنّ رواية الأغاني والكامل تؤكّد أنّ القوم جميعًا ضاقوا ذرعًا ، وأنّ ابن زيّابة من بني تيم الله بن ثعلبة من بكر بن وائل ، وليس من بني تغلب بن وائل .

وثانيهما هو أنّ «ابن زيّابة» فيما يبدو رجلٌ نكرةٌ عند الكاتب، مع أنّه شاعرٌ له شأنه في بني بكر، وقد ترجم له المرزباني في معجم الشعراء : ١٥، وذكره ابن الكلبيّ في جمهرة النسب ٢ : ٢٤٦، والنسب الكبير ١ : ١٦، وابنُ حبيب في ألقاب الشعراء ومن يُعْرَف منهم بأمّه (ضمن نوادر المخطوطات) ٢ : ٣٢٠ .

٢٤ – وقال في حديثه عن حرب زهير بن جناب لبني بغيض من غطفان حين بَنَوْا بُسًّا واتخذوه حَرَماً مثل حَرَم مكّة ، فأقسم زهير ألاّ يخلّي غلطفان تفعل ذلك أبدًا : «... والخبر الذي سقناه أُشير إليه في غيرِ ما مصدر» ثم أحال على مصادره تلك في الحاشية فقال: «انظر الفيروزآبادي : القاموس المحيط (بس) ، والزبيدي : تاج العروس (بس) و(عزز) » . ثمّ قال بعدما أتمّ الخبر : «ويهمّنا هنا أن نتساءَل عن السبب الذي جعل شاعرنا يقوم بهذه الفعْلَة ، فيتصرّف كما لو أنه حارس حريص على عدم استقلال القبائل ، كلّ منها بطقوسها وأصنامها وبيتها ؛ ونجد في تاج العروس بعضَ ما يردّ على تساؤلنا ، ففيه يقول الزبيدي : ولبني كلبٍ يدٌ بيضاء في نصرتهم لقريش حين بَنَوُا الكعبة ، ذكر ابن الكلبي في الأنساب ما نصّه : (... ومن بني عبدالله بن هبل بن أبي سالم الذي أتى قريشًا حين أرادوا بناء الكعبة ، ومعه مال ، فقال : دعوني أشرككم في بنائها ، فبنى جانبه الأيمن) . فكلب وفْقَ هذا الخبر شاركت في مجد قريش الديني ، ومن هنا كان على زعيمها زهير بن جناب أن يرعى هذا المجد ...» .

وفي حديثه هذا ثلاثة أمور : أوّلها تكّرُه أنّ الخبر «أُشير إليه في غير ما مصدر» ثمّ إحالته على مصدرين اثنين : القاموس المحيط والتاج ، وهما بمنزلة المصدر الواحد لأنّ التاج شرح للقاموس .

وثانيها : النص الذي نقله صاحب التاج عن أنساب ابن الكلبي ، وهو «من بني عبدالله بن هبل بن أبي

سالم» ، فهذا النصّ يحتاج الاسم فيه إلى تحقيق ، لأنَّ نسخة كتاب ابن الكلبي التي اعتمد عليها صاحب التاج فيها غَلَطٌ لم يَتَنَبَّهْ عليه صاحب التاج ، ثمّ تابَعَهُ الكاتبُ في ذلك ، ولو أنّه رجع إلى كتاب ابن الكلبيِّ – وهو مطبوع – لقوّم النَّصّ ؛ وذلك أنَّ اسمَ الرجل كما ذكر ابن الكلبيّ هو (أُبَيّ بن سالم بن حارثة بن الوحيد بن عبدالله بن هُبَل بن عبدالله) وفيه يقول جدّاس بن القَعْطَل الكلبي مفتخراً :

لنا أَيْمَنُ البيتِ الذي تَستُرونَهُ
وراثةَ ما أبقى أُبَيُّ بنُ سالمِ

انظر النسب الكبير – لابن الكلبي ٢ : ٢٥٣ ، والمعارف – لابن قتيبة : ٥٦١ .

وثالثها أنَّ الكاتب علّل محاربة زهير لبني بغيض بأنَّ كلبًا شاركت قريشًا في مجدها الديني ، إذ شاركَ بعضُ بني كلب في تجديد بناء الكعبة ، فكان على زعيمها أن يرعى هذا المجد ؛ وهذا تعليلٌ ضعيفٌ ، لأنّ في خبر هذه الحرب أنَّ زهيراً استعان ببني القين ابن جسر من قضاعة فلم يعينوه ، مع أنَّ للقين بن جسر أن تفخر بأنَّ أحد رجال قضاعة شارك في بناء الكعبة ، فتشارك في منع بني بغيض من بناء حَرَم لها؛ ولو صحّ أنَّ ذلك كان دافعًا لزهير فإنّه ليس بالدافع القوي إذا ما قيس بالدافع الحقيقيّ ، وهو أنَّ زهيراً ورهْطَهُ بني جناب من كلبٍ كانوا قوماً حُمْسًا ، أي متشدّدين في دينهم ، لأنّ أُمّهم هي آمنة بنت ربيعة بن عامر بن صعصعة وأُمُّها مَجْد بنت تَيْم الأَدْرَم بن غالب بن فِهْر من قريش (انظر المحبّر : ١٧٨ – ١٧٩ ، والنسب الكبير ٢ : ٣١٠) ، وكان كلُّ مَنْ وَلَدَتْ قريش يتحمّس فيكون له ما لقريش وعليه ما عليها من أمر عبادتهم ومشاعرهم .

٢٥– وفي حديثه عن «وفاة زهير ووَصاته» نقل وصيّة زهير لبنيه ، وفيها : «قَدْ كَبُرت سنّي ، وبلغتُ حَرَسًا (يعني دهراً من عمري) وأحكمتني التجارب ...» . فضبط الباءَ في (كبرت) بالضمّ ، وضبط الرّاءَ في (حرسًا) بالفتح ؛ والصّواب كسر الباء في (كبرت) ، لأنّه لا يستخدم هذا الفعل للسِّنّ إلاّ بكسر الباء ، بينما تعني (كَبُرَتْ) : جَسُمَتْ وعَظُمَتْ ؛ كما أنَّ الصّواب في (حرسًا) سكون الراء ، وهو الدّهر ، والوقت الطويل من الدهر ، بينما تعني (الحَرَس) الحُرّاسَ .

٢٦– وفي تلك الوصية قال عن حوادث الأيام التي تصيب الإنسان : «... وتوقّعوها ، فإنّما الإنسان في الدّنيا غَرَضٌ تَعاوَرَهُ الرُّماة ، فَمُقَصِّرٌ دونه ، ومجاوزٌ لموضعه، وواقعٌ عن يمينه وشماله ، ثمّ لابُدَّ أنّه مصيبُه» . فضبط الراء من (تَعاوره) بالفتح على أنّه فعلٌ ماضٍ ، والصّواب ضبطها بالضمّ ، لأنّه يريد (تَتَعاوَرُه) ، وهي عادةُ الأيّام المستمرّةُ في الإنسان ، ولا يريدُ زهيرٌ أنَّ ذلك حدثَ في سالف الزمان ثمّ انقطع حدوثه ؛ ويؤكّد ذلك قولُ زهير «ثمَّ لابدَ أنّه مُصيبُه» .

٢٧– وقال : «ولا نستطيع أن نجاري الأب (لويس شيخو) في قوله : إنّ وفاة زهير كانت نحو (٥٦٠م) ، وذلك لفقدان الأدلّة أو القرائن المرجّحة» .

وفيه أنّ ما ذهب إليه الأب شيخو له ما يؤكّده فيما ساقَهُ الكاتب في مقالة ، فقد ذكر في حديثه عن «مكانه وزمانه» ما جاءَ في الأغاني من أنَّ الحارث بن مارية الغَسّاني كان مُكْرِمًا لزهير بن جناب يحادثه وينادمه ، وقال : «والحارث بن مارية هذا مَلَكَ ما بين سنتَيْ (٥٢٩ و ٥٦٩)» وهذا يعني أنّ زهيراً كان لا يزال قوياً سليم العقل بعدَ سنة (٥٢٩) حتى يتادم الملك ، ثمّ إنّه كبر حتى خَرِفَ ، فلو أنّ كِبَرَهُ ثمّ خَرَفَهُ كانَ بعدَ بداية حكم الحارث بعشر سنين لكانت وفاته لَمّا غزا نجداً لقي زهيراً فأكرمه وفضّله على غيره وأمّره على بكر وتغلب ، ونقل آراء بعض الباحثين حول تاريخ حملة أبرهة وأنها كانت سنة (٥٤٧م) ، فإذا صحّ هذا الرأي فإنّه يعني أنّ وفاة زهير كانت بعد سنة (٥٤٧م) ؛ ومن ثَمّ فإنَّ ما ذهب إليه الأب

شيخو من أنّ وفاة زهير كانت نحو سنة (٥٦٠م) له ما يُسَوِّغُه، ولدى الكاتب من «الأدلّة أو القرائن» ما يجعله يُجاريه.

٢٨- وفي حديثه عن «شاعرية زهير وشعره» قال في الاستدلال على أنّه كان لزهير ديوان: «ولدينا احتمالٌ آخر مؤدّاه أنّ شعر شاعرنا كان بين يدي العينيّ (٨٥٥هـ / ١٤٥١م) صاحب المقاصد النحوية المطبوع على هامش خزانة الأدب، فقد ذكر (العيني) من بين الشعراء الذين آل إلى دواوينهم، وهو يشرح الشواهد الشعرية، شاعرًا يُدْعى: زُفَر بن حنان؛ وقد ذهب البحّاثة (سزكين) إلى أنّ ثمّة تصحيفًا في هذا الاسم من (زهير بن جناب) إلى (زفر بن حنان)، وهذا رأيٌ يقتضي إثباته أن نجزم بعدم وجود شاعر يُدْعى زُفَر بن حنان، وهذا لا نقدر عليه الآن، وإن كنّا نرجّح صوابَ ما ذهب إليه سزكين».

وفيه أنّ كلامه عن رأي فؤاد سزكين يدلّ على أنّ سزكين ذهب إلى القَطْعِ والتأكيد على أنّ في اسم الشاعر «تصحيفًا»، في حين أنّ سزكين قال في كتابه (تاريخ التراث العربي، مجلد ٢ / جزء ٢ / ص٧٠): «ربّما عَرَف العينيّ ديوانًا لزهير؛ انظر شرح الشواهد ٤: ٥٩٧؛ وقد صُحِّفَ الاسم من زهير بن جناب إلى زفر بن حنّان» فضعّف سزكين عبارتَهُ حين قال: «ربمّا» وكلامه لا يُقال فيه إنّ صاحبه ذهب إلى أنّ ثمّة تصحيفًا في الاسم، بل جعل التصحيف أمرًا مُحْتَمَلاً لاحتمالِ كون الديوان بين يدي العيني.

وفي كلام الكاتبِ أيضًا أنّه ذهب إلى أنّ رأي سزكين «يقتضي إثباتُه أن نجزم بعدم وجود شاعر يدّعى زُفر ابن حنان، وهذا لا نقدر عليه الآن»، وهو كلام غير منطقيّ، لأن عدم وجود شاعر باسم (زفر بن حنان) لا يكفي دليلاً على أنّ الاسم محرّف عن (زهير بن جناب)، إذ يمكن أن يكون محرّفًا عن اسم آخر، وهو ما يَدُلّ عليه البحث السليم، والمنهج السليم لمعرفة اسم الشاعر الذي رجع العينيّ إلى ديوانه هو الرّجوع إلى الشواهد التي شرحها العينيّ في كتابه، فإذا كان فيها شيء من شعر زهير بن جناب فذلك دليل كافٍ على أنّ العينيّ رجع إلى ديوانه؛ وقد رجعت إلى تلك الشواهد فلم أجد فيها شيئًا لزهير بن جناب الكلبيّ، بل وجدت فيه شاهدًا من شعر (زُفَر ابن الحارث الكلابي) وهو شاعرٌ فارسٌ شريفٌ أُمويّ كانت له أخبار وأشعار كثيرة في يوم مرج راهط بين مروان بن الحكم ومَنْ قام معه من بني كلب بن وبرة وقبائل اليمن بالشام وبين الضّحاك بن قيس الفهريّ ومن قام معه من قبائل قيس عيلان وفيهم بنو كلاب قوم زُفَر بن الحارث، والشاهد الذي شرحه العينيّ من شعر زُفَر هو قوله من قصيدة قالها يوم المرج (المقاصد النحوية ٢: ٣٨٢):

وكنّا حسبنا كلَّ بيضاءَ شَحْمَةً
عشيةَ لاقينا جُذامَ وحِمْيَرا

ومن ثَمَّ فَإنَّ ما ذهب إليه الكاتب في قوله: «وإن كنّا نرجّح صوابَ ما ذهب إليه سزكين» ليس إلاّ ضربًا من الاعتساف وركوب الطريق دون دليل، فكان ما رجّحه غير صحيح لأنّه دونَ مُرَجّحٍ.

وبذلك تنتهي أهم أغلاط الكاتب في دراسته، وفي «شعر زهير بن جناب الكلبي» الذي جمعه الكاتب «من كتب التراث في أبوابها المختلفة»، وقدّمها للقارئ «محقّقة ومشروحة ومُخَرَّجَة» تجد أمورًا كثيرة في تحقيقه وشرحه وتخريجه.

٢٩- ففي القطعة الأولى التي مطلعها:

وَلَمْ تَصْبِرْ لنا غطفانُ لَمّا
تلاقَيْنا وأُحْرِزَت النِّساءُ

وقع الكاتب بعدد من الأغلاط، فقد اخْتَصَرَ مناسبة الأبيات عن كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، فكان في اختصاره مُخِلاً، فقال: «روى أبو الفرج

مناسبة هذه الأبيات عن ابن الأعرابي فقال مامُؤدّاه : قال زهير في حربه ضدّ غطفان ، وكان سبب هذه الحرب أنّ غطفان اتخذت لها حَرَمًا مثل حرم مكّة لا يُقْتَلُ صيدُه ، ولا يُعْضَدُ شَجَرُه ، ولا يُهاجُ عائذُه ، فلمّا بلغ ذلك زهيرًا قال : واللّه لا يكون ذلك أبدًا وأنا حيٌّ ، فسارَ في قومِه بني جناب إليهم ، وقاتَلَهُمْ وظَفِرَ بهم ، وأسر فارسًا منهم فقتله ، ثمّ مَنّ على غطفان وردَّ النساء، واستاقَ الأموال، وقال في ذلك : (الأبيات)».

فأخلّ الكاتب في اختصاره هذا بأمور مهمّة ذكرها أبو الفرج ، منها أنّ غطفان اتخذت حَرَمًا لأنّها حين خَرَجت من تِهامةَ بأجمعها تعرّضت لها صُدَاء - وهي قبيلةٌ من مَذْحِجٍ - فاقتتلوا فظفرت غطفانُ على صُداء وعَزَّتْ وأثْرَتْ بما أصابت من غنائم، فلما رأت عِزَّها وغناها قالت: واللّه لَنتَّخِذَنَّ حرمًا مثل حَرَم مكّة .

وممّا أخلّ به أنّ غطفان بَنَتْ حَرَمَها ذلك عند ماءٍ لها يُقالُ له «بُسّ» .

ومن ذلك أنّ زهيرًا عندما علمَ بما فعلت غطفان وعَزَمَ على حربهم استمدّ بني القَيْنِ بن جَسْرٍ - وهم مثل بني كلب ، من قُضاعة - فأبَوْا مُساعدته في حَرْبه .

وقد أوقَعَهُ إخلالُه بهذه الأمور في أغلاطٍ فاحشة وهو يعلّق على الأبيات ، إلى جانبِ أغلاط أُخرى وقع بها في تعليقاته .

٣٠ - ففي تعليقه على مطلع القصيدة الذي سبق إنشاده قال : «وأُحرِزَت : من الحِرْز ، وهو الموضع الحصين، أو هو ما أحرزك من موضعٍ وغيره . وأُحْرِزَت النساء: صارت في موضعٍ حصين لا يُوصَلُ إليه» .

وهذا الشرح يعني أنّ غطفان كانت وضعت نساءَها في حِرْزٍ لا يوصَلُ إليهنّ فيه ، مع أنَّ الخبر دالٌّ على أنَّ بني كلبٍ سَبَوا نساءَ غطفان ثمَّ مَنُّوا عليهم فأطلقوهنّ ، ومن ثَمَّ فإنَّ الأرجح هو أنّ معنى «أُحْرِزَت النساء» أنّ كلبًا حازَت نساءَ غطفان وضمَّتهنّ إليها ليكنّ سبايا ؛ من قولهم: أَحْرَزْتُ الشيءَ ، إذا حُزْتَهُ وضَمَمْتَهُ إليك ؛ ثمَّ مَنُّوا عليهم .

٣١- وأنشد البيت السادس وضَبَطَه هكذا :

فَخَلِّي بعدها غطفانُ بَسّاً
وَمَا غطفانُ والأرضُ الفضاءُ

ثمّ قال في الشرح : «البَسُّ : مصدرُ بَسَّ ، أي خَلَطَ وعَجَنَ وفَتَّتَ ، وفي الواقعة ﴿ وبُسَّتِ الجبالُ بَسّاً ﴾ ٥٦ : ٥ ، قال الفرّاء : صارت كالدقيق . وبَسَّ الشيءَ: فَتَّتَهُ، اللسان (بس)» ! ! !

والصواب في ضبط البيت هو :

فَخَلِّي بعدَها غطفانُ بُسّاً
وما غطفانُ والأرضُ الفضاءُ

يقول الشاعر لغَطَفان : دَعي بعدَ ذلك - يا غطفانُ - (بُسّاً) وكلَّ مكانٍ فضاءٍ بارزٍ للنّاس ، واسكني مكانًا خَفيّاً يحميك ، لأنّك ضعيفةٌ لا تقدرين على حماية نفسك . فلّما جاءت الياء من (خَلِّي) في الأغاني - وهو مصدرُ الأبيات عند الكاتب - دون نقطتين تحتها، ظنّ الكاتب أنّها (خَلَّى)، ولم يتنبّه على أنّ الأغاني طُبِعَ في مصر ، وإخوتُنا المصريّون يُهمِلون نقطتي الياء إذا كانت في آخر الكلمة .

ولم يُرِد الشاعر بـ (بُسّ) إلاّ المكان الذي بَنَتْ غَطَفان عندَه الحَرَم ، فذهب الكاتب في شرحها إلى العَجْنِ والفتّ، والخلط واللّتّ ! ! ! فجاءَ بداهيةٍ دَهياء ، [وقد قالت العرب :

أَوْرَدَها سَعْدٌ ، وسَعْدٌ مُشْتَمِلْ
ما هكذا يا سَعْدُ تُورَدُ الإبلْ !]

وهذا بسبب اختصاره المخلّ في مناسبة القصيدة .

٣٢- وعلّق على البيت العاشر :

وَلَوْلا صَبرُنا يومَ الْتَقَينا
لَقِينا مثلَ ما لَقِيَتْ صُدَاءُ

فقال : «صُدَاء : قبيلة من مذحج ، ولعلّ الشاعر أرادَ هنا ما لقيته صداء من ضيمٍ في وقائع لها مع بني بغيض - انظر في ذلك : ديوان لبيد : ١٩٣ ، النقائض : ٤٦٩» .

فقولُه «لعلّ» يعني أنّ ما بعدَها احتمالٌ يصحّ أو لا

يصحّ ، مع أنَّ أبا الفرج ذكر في مناسبة الأبيات حربَ غطفان وصداء ، فأخلَّ بها الكاتب حين اختصر المناسبة ؛ فالشاعرُ إنّما أرادَ تلك الحرب التي ذكرها أبو الفرج . ومِنَ العَجَبِ أن يُحيلَ الكاتبُ على ديوان لبيد والنقائض ويُهْمِل مصدره القريبَ الذي نقل عنه الأبيات ؛ أي الأغاني ، [و«يا عَطَشا والماءُ منّي دانٍ» !]. والأعجب من ذلك أنَّ الحديثَ في ديوان لبيد والنقائض كانَ عن يوم (فيفِ الرِّيح) ، وهو يومٌ بين بني عامر بن صعصعة وبين قبائل مذحج وخثعم، ولا شأنَ لغطفان في ذلك اليوم ، وكانَ يومُ (فيف الرّيح) عند مبعث النبيِّ ﷺ ، وبينه وبينَ وفاة زهير بن جناب زمنٌ طويلٌ ، فكيف يُشير إلى زهير ؟ ! ولو أنَّ الكاتبَ نَظَرَ في مصدر الأبيات (الأغاني) لَعلِمَ المُرَادَ.

[ولكنّه كانَ كما قالت العرب : «ابنه على كَتفِهِ وهو يطلبه» !] .

٣٣- وفي تعليقه على البيت الحادي عشر :

غَداةَ تعرَّضُوا لِبَني بَغيضٍ

وَصِدْقُ الطّعْنِ للنَّوكى شِفاءُ

قال : «في الكامل - لابن الأثير : (تصرَّعوا) تحريف».

وهذا حُكْمٌ غير سليم ، لأنَّ «تصرعوا» رواية صحيحة مقبولة المعنى ، لأنَّ (صُداء) انهزمت أمامَ بني بغيض وقُتِلَ منها مَنْ قُتِلَ .

٣٤- وفي تعليقه على البيت الثاني عشر :

وَقَدْ هَرَبَتْ حِذارَ المَوْتِ قَيْنٌ

على آثارِ مَنْ ذَهَبَ العَفَاءُ

قال : «قين : أراد بني قين بن جسر ، وكانت أخت زهير بن جناب متزوّجة فيهم . وقد قاتلهم زهير وهزمهم - انظر الأغاني ١٩ : ٢٤ - ٢٥» .

وما ذكره عن بني القين من زواج أخت زهير فيهم ومحاربة زهير صحيحٌ ، غير أنّه ليسَ مناسبًا لِمُراد الشّاعِر في البيت ، لأنّه إنّما يُشيرُ إلى استنجاده ببني القين في حرب غطفان وإخلافهم ظنَّه فيهم ، وذلكَ فيما ذكره أبو الفرج في مناسبة الأبيات وأخلّ به الكاتب في ذكر مناسبتها ؛ والشّاعرُ يُعَيِّرُ بني القين بأنّهم إنّما رفضوا مساعدته جُبْنًا منهم ، ثمّ يدعو عليهم في الشّطر الثاني ، فذهب الكاتبُ في تعليقه إلى أمورٍ لا علاقةَ لها بمعنى البيت ، [فهو كما قالت العرب : «بَرْقٌ ، لو كانَ له مَطَرٌ» !] .

٣٥- وفي القطعة الثانية ، علّق على البيت الأوّل :

لَقَدْ عُمِّرْتُ حَتّى لا أُبالي

أَحَتْفي في صَباحي أمْ مَسائي

فقال : «في حماسة البحتريّ ، والمعمرون ، وتاريخ ابن عساكر : (ما أُبالي ... أو مسائي) و (أو) في هذه الروايات لاتُلائم همزة الاستفهام» .

فأصاب في تنبيهه على رواية المعمَّرين وتاريخ ابن عساكر ، وغلط في رواية حماسة البحتريّ ، لأنَّ روايته هي : «ما أُبالي، أحتفي في صباحٍ أو مساءٍ» .

٣٦- وعلّق على البيت الثاني ، بعد ما أنشده هكذا :

وحقَّ لِمَنْ أتَتْ مئتان عامٍ

عَلَيْه أنْ يَملَّ مِنَ الثَّواءِ

فقال : «... وفي الأغاني ، وحماسة البحتري ، وتاريخ ابن عساكر : (مئتان عامًا) ، وهو خطأ ، وأثبتُ روايةَ المعمَّرون لصوابها ... والثواءُ : طول المقام والبقاء ، وأثبت الشاعر نونَ المثنَى في (مئتان) مع إضافتها ، وكان الوَجْهُ أن يقول : مئتا عامٍ ، وإثباتُ النون هنا ممّا يجوز للشاعر ضرورةً ، انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٩٨ ، والكتاب ١ : ٢٠٨» .

فأثبت الكاتبُ روايةَ المعمّرين ، ورفَضَ رواية سائر المصادر، مع أنَّ الصوابَ هو ما جاءَ في تلك المصادر، وبيتُ زهير هذا شبيهٌ بقول الربيع بن ضبع الفزاري :

إذا عاش الفتى مئتين عامًا

فقد أودى المسرّةُ والفتاءُ

وبيت الربيع هذا شاهدٌ عند النحاة (ومنهم القزّاز

القيرواني في كتابه ما يجوز للشاعر في الضرورة ، وسيبويه في الكتاب) على أنَّ إثباتَ النون في (مئتين) إنّما هو للضّرورة ، وأنَّ نصب ما بعدها واجبٌ على التمييز ، إذ كان يجب أن يقول (مئتي عامٍ) ، فشبَّه (مئتين) بالعشرين ونحوها من ألفاظ العقود ممّا تُثْبَتُ نونُه ويَنْتَصِبُ ما بعدها؛ انظر : كتاب سيبويه ١ : ٢٠٨ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ : ٢٦٣ ، وتحصيل عين الذهب ١ : ١٠٦ و ٢٩٣ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة : ١٢٩ – ١٣٠ . [ورحم اللّه القائل :

يصيبُ وما يدري ، ويُخطي وما يدري
وماذا يكونُ النوكُ إلاّ كذلكا ؟]

٣٧- وعلّق على البيت الثالث :

شَهِدْتُ الموقدين على خزازى
وبالسُّلان جَمْعًا ذا زُهاء

فقال : «في المعمَّرون ، وتاريخ ابن عساكر : (المُخْضِئينَ على خزاز) ، ولم أجد (المُخْضئين) فيما رجعت إليه من معاجم ... ... والسُّلان : أودية ، أو بطون من الأرض غامضة ذات شجر ، وهو أيضًا اسم ليومين من أيّام العرب ، أحدهما بين بني عامر والنعمان بن المنذر ، انظر الكامل ١ : ٦٣٩، والثاني بين معدّ ومذحج ...» .

فأمّا أنّه لم يجد (المُخْضئينَ) فيما رجع إليه من معاجم ، فصحيحٌ ، وما ذلكَ إلاَّ لأنَّ في الكلمة تصحيفًا لم يتنبّه عليه ، [أما قالت العرب : «وكيف يرحلُ مَنْ ليستْ لهُ إبلٌ ؟»] ، والصّوابُ هو (المِحْضَأَيْن) تثنية المِحْضَأ ، وهو العودُ الذي تُحْضَأُ بِهِ النّار ، أي تُسَعَّر ، والشاعرُ يشيرُ في ذلك إلى ما كان مِنْ خَبَرِ يوم خزازى حينَ قَدَّم كليبُ وائلٍ السَّفَّاحَ التَّغلبيَّ ليُوقِدَ نارًا على خزازى ، وهو جَبَلٌ ، ليهتدي الجيشُ بناره ليلاً في مسيره نحو مذحج، وقال له : إن غَشِيَكَ العَدُوُّ فأَوْقِدْ نارَيْنِ ، وهَجَمَتْ مَذْحِجُ على خَزازى ليلاً فَرَفَعَ السَّفّاحُ نارَيْنِ ؛ فذلك قولُ زهير :

(شهدتُ المِحْضَئَيْنِ) أي : النّارَيْنِ .

وأمّا تعريفُه للسُّلان فإنّه لا يشفي سَقَمًا ولا يروي ظَمَأً ، لأنّه لم يبيّن أيَّ اليومين أراد الشاعرُ ، وأورَدَ في تعريفه المعنى اللغويَّ للسّلان ، ولا حاجة للقارئ فيه ؛ والشّاعرُ إنّما أرادَ اليوم الذي كان بينَ مَعَدّ ومَذْحج ، وهو أقدم من اليوم الذي كان بين جيش النعمان وبين بني عامر ، وقد شارك زهير بن جناب في ذلكَ اليوم .

٣٨- وأنشد البيت الرابع ، هكذا :

ونادَمْتُ المُلوكَ مِن آلِ عَمْرو
وبَعْدَهُمُ بَني ماءِ السَّماء

وعلّق عليه فقال : «في الخزانة : (ولازمتُ ... آلِ نَصْرٍ). وآل عمرو : قال السجستاني : (ويعني بآل عمرٍو : آكل المرّار) المعمرون : ٣٤ ...» .

فأَثْبَتَ المَدَّ فوقَ ألفِ (آل) ، مثلما أُثْبِتَتْ في مصادره، ولم يَتَنَبَّهْ على أنَّ الشّاعر اضْطُرَّ فَسَهَّلَ همزة المَدّ ، وألقى فتحتها على نونِ (من) ، فالْتَقَتْ لديهِ ألفان، فحذف إحداهما ، وذلك ليستقيمَ الوَزْنُ ؛ ومِنْ ثَمَّ كانَ الصَّواب في إنشاده : «مِنَ الِ عمرٍو» بفتحةٍ على نون (من) وبألفٍ دونَ مَدٍّ عليها .

وفي النّصِّ الذي نقله عن أبي حاتم السجستاني نقصٌ ، والنصُّ كاملاً : «ويعني بآلِ عَمْرٍو : بني عمرٍو آكِلِ المُرارِ» وراءُ (المُرار) الأولى غيرُ مُشَدَّدة . ووَصْفُ السجستاني عمرًا بأنّه آكلُ المُرارِ غيرُ صحيح ، لأنَّ آكلَ المُرارِ هوحُجْر بن عمرو بن معاوية الكنديّ ، ولهذا اللقب قصّة ؛ انظر النسب الكبير ١ : ١٠٠ ، والأغاني ١٦ : ٣٥٤ .

كما أنّه لم يبيّن المُراد بـ «آل نصر» في رواية الخزانة، وآل نصرٍ هُمْ ملوك الحيرة ، لأنّهم من بني نصر بن ربيعة من لخم ؛ انظر النسب الكبير ١ : ١٦٧ ، وجمهرة أنساب العرب : ٤٢٢ .

٣٩ – وفي القطعة الثالثة ، علّق على البيت الأوّل :

أمَّا الجُلاحُ فإنَّني فارَقْتُهُ
لا عَنْ قِلًى ، ولَقَدْ تَشُطُّ بنا النَّوى

فقال : «الجُلاح هو الجُلاح بن عوف السَّحْمِيّ . وكان قد وطَّأَ لزهير بن جناب وأنزله ، فلم يَزَلْ في جناحه حتى جاءَه رسولٌ من أخته المتزوّجة في بني القين بن جسر ، ومعه صِرَارُ رَمْلٍ وشوكةٌ وقتادٌ ، فقال زهير لأصحابه : أتتكم شوكةٌ شديدة وعددٌ كثير ...» .

فتعريفُهُ الجُلاح غيرُ كافٍ ، وكان يجب أن يبيّن أيّ قبائل العرب هم بنو سحمة الذين أقامَ فيهم زهير بن جناب الكلبيّ ، ولو كانت من القبائل المشهورة لكان مقبولاً أن يقول (السَّحمي) ويسكت ، ولكنّها ليست كذلك ، و(بنو سحمة) بطنٌ من بني كلب بن وبرة نُسِبوا إلى أُمّهم سحمة بنت كعب بن خُلَيل الغَسَّانية (انظر النسب الكبير ٢ : ٣٥٨ ، والإيناس : ١٢٦) ، ومِنْ ثَمَّ نَعْرِف أنَّ زهيراً كان مُقيماً في بعض بطون قومه بني كلب ، لا في قبيلة أُخرى .

وقوله : «ومعه صرار رملٍ وشوكةٌ وقتادٌ» صوابُه كما في الأغاني : «... وشوكةٌ قَتَادٍ» ، وهو ما استدلّ به زهير على أنّه أتتهم «شوكةٌ شديدة» أي قوّة شديدة ، لأنّ القتاد نباتٌ له شوكٌ قويّ صلب .

٤٠- وأنشد البيت الثاني هكذا :

فَلَئِن ظَعَنْتَ لأُصبِحَنَّ مُخَيِّمًا
ولَئِنْ أَقَمْتَ لأَظْعَنَنَّ على هَوى

فضبط التاءَ في (ظعنت) و(أقمت) بالفتح ، مثلما ورد ضبطهما في الأغاني ١٩ : ٢٥، وقد غَلِطَ محقّق الأغاني في ضبطهما فتبعه الكاتب على غلطه ؛ والصَّواب ضَمّهما ، لأنَّ ضبطهما بالفتح يحوّل معنى البيت إلى أنَّ زهيراً أرادَ مخالفة الجُلاح على كلّ حال : فإن ظَعَنَ الجلاحُ أقامَ زهير ، وإن أقامَ الجلاحُ رحل زهير ؛ في حين أنَّ زهيراً بَيَّنَ في البيت الأوّل أنَّه ظَعَنَ عن ديار الجُلاح وفارقه حين لم يلتفت إلى نصحه وتحذيره من بني القين ، وأنَّ مفارقته لم تكن عن كراهية ، ولا عن خِلاف ، بل خَوْفَ ما حذَّرتهم منه أُختُه .

٤١- وفي القطعة الرابعة ، قال : «في الأغاني (١٩ : ١٩):

حَيِّ دارًا تَغَيَّرَتْ بالجَنابِ
أَقْفَرَتْ مِنْ كَواعِبٍ أَترابِ
أَيْنَ أَيْنَ الفِرارُ مِنْ حَذَرِ المَوْ
تِ وإذ يَتَّقُون بالأَسْلابِ

... ...» ، ولم ينبِّه على أنَّ صاحب الأغاني قال بعدَ مطلع القصيدة : «ومنها : ...» وأنشد سائر الأبيات، وقولُ صاحبِ الأغاني هذا يعني أنَّ هناك أبياتًا من مقدّمة القصيدة لم ينشدها ، فيها بعضُ ما يكون في مقدّمات الشعراء الجاهليين من وقوف على الأطلال ، وتذكُّرٍ ، ورحلة ، ونحو ذلك ؛ في حين أنّ ما فعله الكاتب بحذف كلمة «ومنها» من نصّ صاحب الأغاني يُوهِمُ أنَّ زهيراً اقتصر في مقدّمته على ما جاءَ في مطلع القصيدة ، وليس الأمر كذلك .

٤٢- وعلّق على البيت الثاني ، فقال : «في الكامل لابن الأثير : (إذا يتّقون) ، و(إذا) هنا بمنزلة إذا الفجائية، وقد حذف الضمير بعدها، والتقدير : إذا هم يتّقون ...» .

وهذا توجيهٌ غيرُ سليم ، وإنما (إذا) ها هنا ظَرْفٌ للزمان الماضي غير مُتضمِّنٍ معنى الشرط ، بمعنى (إذ) ، بدليل رواية الأغاني : «وإذ» ، وبدليلِ قوله في البيت الثالث : «إذ أَسرنا مهلهلاً ...» وقوله في البيت الخامس «يومَ يدعو مهلهلٌ» ؛ ولو أنَّ الكاتبَ استفتى بعض مَنْ له معرفةٌ بالنحو لأَخْبرَ أنَّ (إذا) تأتي بمعنى (إذ) مثلما تأتي (إذ) (إذا) ؛ انظر مغني اللبيب : ٨٦ و ٩٩ . [ولكن :

قَدْ أَدْبَرَ الأَمْرُ حَتّى ظَلَّ مُحْتَبِيًا
(أبو حُبَيْرَةَ) يُفْتِي و(ابنُ شدَّادٍ) !] .

٤٣- وعلّق على البيت الخامس :

يومَ يَدْعو مُهَلْهِلٌ : يالَبَكْرٍ
ها أَهْذي حَفيظَةُ الأَحْسابِ

فقال : «... واللاّم في (يالَبَكْرٍ) للاستغاثة ، وهي تفيدُ

التَّـعَجُّبَ» . وهذا يعني أنَّ لام الاستغاثة تُفيدُ مع الاستغاثة معنى التَّعَجُّب ، كما فهم الكاتب ؛ وهو غير صحيح ، فالنحاةُ يُقرِّرونَ أنَّ من أساليب التَّعجُّب أن يُنادى المتعجَّب منه كما يُنادى المُسْتغاث به ، فيُقال : يا لَجَمالِ الرَّبيع ، في التعجْب ، و : يا لَبَكْرٍ ، في الاستغاثة ، ولا يكون المعنيان (التعجّب والاستغاثة) اللّذان يفيدهما النداء واللام في وقت واحد ؛ انظر : شرح ابن عقيل ٣ : ٢٨٠ - ٢٨١ ، وأوضح المسالك ٤ : ٥١ .

٤٤- وقال زهير في البيت الثامن :

واسْتَدارَتْ رَحَى المَنايا عَلَيْهِمْ
بِلُيوثٍ مِنْ عامِرٍ وَجَنابِ

فترك الكاتبُ البيتَ دون تعليق ؛ فإذا كان مُرادُه بـ (جَناب) واضحًا لأنّهم رَهْطُ زهيرٍ من بني أبيه ، فإنَّ مُرادَهُ بـ (عامر) غير واضح ، إذ يذهبُ ظَنُّ القارئِ إلى أشهر قومٍ يُعْرفون ببني عامر من العرب ، وهم بنو عامر بن صعصعة من قيس عيلان ، وإنّما أرادَ الشاعرُ بَطْنًا كبيرًا من قومه هم : بنو عامر الأكبر بن عوف ، وعامر الأكبر أبو بطون كثيرة من كلب يقال لهم جميعًا : بنو عامر .

٤٥- وفي القطعة السادسة ، أنشد عن جمهرة النسب (٢: ٣١١) قولَ زهير بن جناب يذكر عِكَبَ بنَ عِكَبٍّ وهدْمَ بن عِكَبٍّ التَّغلبيَّيْن :

لَوْ كُنْتُ مِنْ جُشَمِ بنِ بَكْـ
ـرٍ [مَنْ] إذا أُوذي غَضِبْ
قَتَّلْتُ هِدْمًا بغيا
ثَ أوْ عِكَبَ بنَ عِكَبْ

ووضَعَ في أعلى البيتَيْنِ بحرَهما فقال : «مجزوء الكامل» ، وعلّق على البيت الأول بقوله : «في الأصل عجز البيت : (ـرِ إذا أَوْدَيْ غَضَبْ) ، وهذه رواية غامضة ومُخِلّة بالوزن ومحرّفة ! ولعلّ الصّواب ما أثبتناه . وجُشَمُ بن بكر : قبيلة من قيس عيلان ، ولم يتّضح لنا معنى البيت بدقّة» .

فأمّا أنَّ معنى البيت لم يتّضح له بدقّة ، فلأنَّ محقّق جمهرة النسب غَلِطَ في قراءة البيتين وفي ضبطهما ، فجاء الكاتب وأرادَ توجيهُ البيتِ فأضافَ [مَنْ] إلى البيت، وصحّفَ (أَوْدَى) إلى (أُوذِي)، ورأى أنَّ البيتين من مجزوء الكامل ؛ فلو صَحَّ أنَّ البيتَ الأوّل صارَ من مجزوءِ الكامل بعدما أضافَ الكاتب إليه (مَنْ)، فكيف يكون البيت الثاني من هذا البحر وقد جاءت التفعيلة الثانية من شَطْرَيْه الأوّل والثاني على وزن (مُسْتَعِلُنْ)؟ وهذا يدلّ على أنَّ البيت الثاني من مجزوء الرَّجَز ، ومنْ ثَمَّ يجب أن يُوَجَّه البيت الأوّل توجيهًا يستقيم به المعنى ويستقيم به الوزن على مجزوءِ الرَّجَز كالبيت الثاني ؛ ويكون ذلكَ إذا ضُبِطَ البيت هكذا :

لَوْ كُنْتُ مِنْ جُشْمِ بنِ بَكْـ
ـرٍ إذًا اوْدَى غَضَبْ

بتسكين شينِ (جُشَم) للضَّرورة ، وبتسهيل همزة (أَوْدى) وإلقاء حركتها على تنوين (إذًا) .

وغلط الكاتبُ حين قال : «جشم بن بكر : قبيلة من قيس عيلان» ، وإنّما أرادَ الشاعر بني جُشَم بن بكر ابن حُبَيْب بن عمرو بن غَنْم بن تغلب ، أحد بطون تغلب، منهم غياث بن جُشَم بن زهير بن جشم بن بكر، وقد رَجَّحْتُ في بحثي عن (شعراءِ بني كلب) في شعر زهير بن جناب أن يكونَ غياثٌ هذا هُوَ مُرادَ زهير ، وأنَّه قُتِل ، قَتَلَهُ بعض بني أُسامة بن مالك بن حُبَيْب بن عمرو رَهط عِكَبِ بن عكبّ وهِدْم بن عِكَبّ ، فذهب زهير بن جناب يحرّض قومَ غياثٍ على الثأر به بقتل أحد هذين الرجلين ، قائلاً لبني جشم : لو كنت منكم لأذهبتُ غيظي وغضبي بقتل هدمٍ أو عكبّ .

٤٦- وفي القطعة السابعة ، أنشد قولَ زهيرٍ هكذا :

إنْ تُنْسني الأيامُ إلاَّ جَلالَةً
أُمُتْ حينَ لا تأسى عليَّ العَوائدُ
فَيأذى بيَ الأدنى ويَشْمَتُ بِيَ العدا
ويأمَنُ كيدي الكاشحونَ الأباعدُ

بجزم (يَشْمَت) ، وبرفع (يأمَنُ) ، وبفتحة على ياءِ

(بي) التي بعد (يشمت) ، مع أنَّ (يأمن) معطوف على (يشمت)، و(يشمت) معطوف على (يأذى) ، وقد رفع الشاعر (يأذى) بفتحةٍ مقدّرةٍ على الألف ، لأنَّه جعل الفاءَ قبلَهُ للاستئناف لا للعطف ، ولو جعلها للعطف لَجَزَمه بحذف حرف العلّة من آخره ؛ فكان الصّوابُ أن تُرْفَع الأفعال الثلاثة ، وأن تسكَّنَ ياءُ (بي) .

٤٧- وعلّق على البيت الثاني فقال : «الكاشحون : مفردها كاشح ، وكَشَحَ كَشْحًا، أي شكا كَشْحَهُ، وفي اللّسان: (الكاشح : الذي يُضْمِرُ لك العداوة) اللسان (كشح)» والشاعرُ إنما يريدُ بالكاشح المبغضَ الذي يُضمر العداوة ، فجاء الكاتب في شرحه بما يريده الشاعرُ وبما لا يريده ، بل إنّه قدّم ما لا يريده على ما يريده .

٤٨- وفي القطعة الثامنة ، علّق على قول زهير :

وَلَمْ أَرَحيًا مِـــنْ مَعَـدٍّ تفرّقــوا
تَفَرُّقَ مِعْزَى الفِزْرِ غَيْرَ بني نَهْد

فشرحَ المَثَلَ (تفرّق معزى الفزر) ، ثم قال : «وبنو نهد: قوم من قضاعة قبيلة زهير الكبرى» ، واكتفى بذلك ، والشاعرُ يُشير بقوله هذا إلى ما كانَ من تَفَرُّقِ بني نَهْدٍ وتشتّتهم في قبائل العرب ، ولهذا حديثٌ عندَ النسّابين والمؤرّخين العرب ، فكان يجب إيضاح هذه الإشارة التاريخية في شعر زهير .

٤٩- وفي القطعة التاسعة ، أنشد القطعة عن تاريخ دمشق (٦ : ق ٢٢٨ / أ) هكذا :

وَكَمْ مِنْ مُقلٍّ لا يَقِلُّ ، ومُكْثِـر
مُقلٌّ ، وإنْ كانت كثيراً أباعرُهْ
وكم قائلٍ : إنَّ ابن بنت هو ابنُهُ
وقَدْ هُدِمَ البيتُ الّذي هو عامرُهْ
فأوْدى عَموداهُ ورَثَّتْ حبالُـهُ
وأُصْلِـحَ أولاهُ وأُفْسِـدَ آخِـرُهْ

فترك البيتين الأوّلين دونَ تعليق ، مع أنّ ثانيهما بحاجةٍ ماسّة إلى ذلك ، ولكنّه لمّا رأى كلمات البيت واضحة لا تحتاج إلى شَرْحٍ رَكَنَ إليها وقَبِلَ المعنى ، على ما في الشطر الأوّل - في تلك الرواية - من سُخْف ، وعلى البُعْدِ بين معنى الشطر الأول والشطر الثاني ؛ وما ذلك إلاّ لأنَّ البيت محرَّفٌ تحريفًا شديدًا ، وهو مُلَفَّقٌ من بيتين أنشدهما اليغموريُّ في (نور القبس : ٢٠٢) في قطعةٍ مؤلفة من أربعة أبيات ، والبيتان هما :

وكم مُخْرِبٍ بيتًا تولّى بناءَهُ
سواهُ ، فأودى عِزُّهُ ومَفاخِرُهْ
تَحَيَّفَ منهُ اللُّؤْمُ أكنافَ مَجْدِه
فقد خَرِبَ البيتُ الّذي هو عامرُهْ

و(عامِرُه) بمعنى : ساكِنُه ، من : عَمَرَ المكانَ إذا سكنه. وقد علّقتُ على الأبيات تعليقًا وافيًا في معالجتي لشعر زهير بن جناب ضمنَ بحثي (شعراء بني كلب) .

٥٠- وعلّق على البيت الثالث فقال : «أودى عموداه : ذهبت قوّته . وأصلُ العمود عِرْقٌ يسقي القلبَ أو الكَبِدَ، وقيل : عَمُود الكبد عِرْقان ضخمان جانِبَيْ الصرّة (كذا !) يمينًا وشمالاً . ورَثَّ الحبلُ يَرِثُّ ويَرَثُّ رثاثةً ورثوثةً : بلي» .

فللّه هذا الكاتبُ على هذا الشّرح ! ! أما تنبّه على قولِ الشاعرِ في عجز البيت الثاني : «وقَدْ هُدِمَ البيتُ الذي هو عامرُه» ؟ إنَّما أرادَ الشاعر البيتَ الذي يُبْنَى فيسكنه الإنسان ، على الحقيقة ، أو على المجاز (بيت المجد) ؛ وأرادَ بالعمودِ عمودَ البيت ، وبالحبالِ حبالَ البيت التي تثبّته بالأوتاد ؛ ولو أنّ الكاتب سكتَ ولم يعلّق على بيت زهير بشيء لكان وَقى نَفْسَهُ شرَّ هذه الباقعة [أما قالت العرب : «ربّ كلمة تقول لصاحبها : دعني» ؟ !] .

٥١- وفي القطعة العاشرة ، علّق على البيت الأوّل الذي نقله عن أنساب الأشراف :

لَقَدْ عَلِمَ القبائلُ أنَّ ذِكْري
بعيدٌ في قضاعةَ أو نــزارِ

فقال : «... ...وفي أنساب الأشراف : (من نزار) ، وأثبتُّ رواية ابن عساكر في الشطر الثاني لملاءمتها

للمعنى، ولأنّ قضاعة ليست مِن نزار عند بعض علماء النسب . ونسب قضاعة مُختلَفٌ فيه : (فقومٌ يقولون : هو قضاعة بن معدّ بن عدنان . وقومٌ يقولون: هو قضاعة بن مالك بن حمير ، فالله أعلم) - جمهرة أنساب العرب : ٨ . ويذهب ابن الكلبي إلى أنّ قضاعة من معدّ ، فهو يقول : (وأشعار قضاعة في الجاهلية، وبعد الجاهلية، تدلّ على أنّ نسبهم في معدّ) انظر : جمهرة النسب ، ط . الكويت : ٧١ ، ونسب قريش : ٥ ، وأنساب الأشراف ١ : ١٥ - ٢٠ ، وتاريخ الطبري ٢ : ٢٧٠ ، وجمهرة أنساب العرب : ٨ ، ٤٤٠» .

وقوله عن قضاعة إنّها ليست من نزار «عند بعض علماء النسب» يُوهِمُ أنَّ من علماء النسب من يرى أنّها منهم ، والصّحيح أنّه ليس فيهم مَنْ يزعم أنّ قضاعة بعض نزار ، وإنّما اختلافُهم حولَ كون قضاعة ابنًا لمعدّ بن عدنان ، أو كونه مِنْ حمير ، وهذا الخلاف إنّما نشأ بين علماء النسب في العصر العبّاسي بعدَ ما وقع الخلافُ بين قضاعة نفسِها في العصر الأمويّ حين تحالفت مع قبائل اليمن المُقيمة في الشام بسبب استعار العصبية القبلية بين كلب بن وبرة القضاعية وبين قيس عيلان المُضَرية المعدّيّة ، فادّعى قومٌ من قضاعة الانتساب إلى حمير ؛ ولم أجِدْ أثرًا لهذا الاختلاف بين قضاعة في آثارهم الجاهلية ، فهم مُجْمِعونَ في الجاهلية على كونهم من مَعَدّ ، وقد سبَقَ قولُ زهير في بني نهد القضاعيّين :

ولم أرَ حيّاً من مَعَدٍّ تفرقوا
تَفَرُّقَ معزى الفِزْرِ غيرَ بني نَهْدِ

فهو يرى أنّهم من معدّ .

وقد قَوّلَ الكاتبُ ابن الكلبيّ في تعليقه ما لم يَقُلْه ، والنّصُّ الذي نقله ونسبه إلى ابن الكلبيّ إنّما هو لمصعب بن عبدالله الزُّبيريّ في كتابه (نسب قريش :٥) ؛ وسببُ هذا الخلط أنّ الكاتبَ قرأَ نصَّ مصعبٍ فيما نقله المرحوم عبدالستّار فرّاج في حواشي جمهرة النسب لابن الكلبي ، فوَهِمَ الكاتب أنّ الكلامَ لابن الكلبيّ (انظر جمهرة النسب - طبعة الكويت : ٧٠ - ٧١) ؛ [فلو أنَّ ابن الكلبيّ يُنْشَرُ لَتَمَثَّلَ بقول النابغة :

لَعَمْري - وما عَمْري عليّ بهَيِّن
لَقَدْ نطقت بُطْلاً عَلَيَّ الأقارعُ

أتاك بقول هَلْهَلِ النَّسْجِ كاذب
ولَم يأت بالحَقّ الذي هو ناصعُ

أتاك بقولٍ لم أكنْ لأقُولَهُ
ولَوْ كُبِّلْت في ساعِديَّ الجَامِعُ]

٥٢- وفي القطعة الحادية عشرة ، علّق على البيت الثاني :

فألْقَتْ بِعِرْنانَ الجِرانَ مُنيمةً
وضمّتْ حَشًا عن كَلْكَلٍ وشِوارِ

فقال : «العرنان : جبل ، أو وادٍ . انظر معجم البلدان (عرنان) . والجِران : عنق البعير . والمُنِيمة : لعلّها من صفات الناقة ، فقد قام صاحب الجيم : (المُنِيمة : التي اطمأنَّ إليها وعَلِمَ أنّها ستنجيه - بإذن الله - ممّا يخاف) الجيم ١ : ١٥٣ . والكلكل: الصدر . والشوار : متاع الرَّجْل» .

فغلط إذ كتب (حشا) بالألف الممدودة ، والصواب أنها بالمقصورة . وغلطَ كذلكَ إذ أدْخَلَ (ال) على (عرنان) ، وإنّما هو اسم عَلَم على عدّة مواضع غير معرّف بالألف واللاّم ، كما هو في معجم البلدان (عرنان) ، والألف واللاّم لا يدخلان على الأعلام قياسًا ، وإنّما يتوقّفان على السَّماع ، انظر مغني اللبيب : ٥٢ . وغَلِط حين شَرَحَ الجِرانَ بأنّه «عنق البعير» ، وإنّما هو باطِنُ عنق البعير الذي إذا بَرَكَ واسترَاحَ مَدَّهُ على الأرض ، وعندئذ يُقال : ألقى بجِرانِه . كما أنّه ضَعَّفَ العبارة حين قال : «المنيمة : لعلَها من صفات الناقة ، فقد قال صاحب الجيم ... إلخ» ، ومع أنّ صاحب الجيم إنّما استشهد بالبيت على أنّ (المنيمة) صفةٌ

للناقة الذكيّة الفؤاد التي يطمئنّ إليها صاحبها ويعلم أنّه إذا ما نامَ فإنها ستُنجيه - بإذن الله - إمّا داهَمَهُ حيوان مفترس ، بتنبيه صاحبها عليه . [فلم يبقَ من شرح الكاتب ممّا يستفيده القارئ إلا شرحه (الكلكل) و (الشوّار) ، وكأني بهما يقولان مستغيثَيْن :

(أبا منذرٍ) أفْنَيْتَ فاستَبْقِ بعضَنا
حنانَيْكَ ! بعضُ الشرِّ أهوَنُ من بعضِ ! !]

٥٣- وعلّق على البيت الثالث :

وإنْ عِفْتِ هذا ، فادْنُ دونكَ ، إنّني
قليلُ الغِرار ، والشَّريجُ شِعاري

فقال : «الغِرار : النوم ....» .

هذا مَعَ أنَّ أبا عمرو الشيباني - صاحبُ (الجيم) الذي نقل عنه الكاتبُ هذا البيت - إنّما استشهد بالبيت على أنّ معنى (الغِرار) في هذا البيت من نوادر اللّغة ، فقال : «وقال الكلبي الزُّهيريُّ : كلَّمَهُ فما غارَّهُ حتّى أجابَهُ ، أي لم يَحْبِسْهُ الجوابِ ؛ قال زهير ابن جناب : (البيت)» الجيم ٣ : ٧ ، فأرادَ أنَّ (الغِرار) في البيتِ مصدرُ للفعلِ (غارَّهُ) إذا لم يحبسْه وأسرعَ بالإجابة ولم يتأخّر بها ، وهذا المعنى من نوادرِ اللّغة التي أوردها أبو عمرو في (الجيم) ولم ترد في المعجمات الجامعة كاللسان والقاموس والتاج .

على أنّه يجب التنبيه على أنَّ البيتَ وَرَدَ في تهذيب اللغة ١٤ : ١٧٩ - ١٨٠ ، واللسان والتاج (دون) شاهدًا على معنى قوله : «وادنُ دونك» ، ثمّ شُرِحَ (الغِرار) على أنّه : النوم . فأهمل الكاتبُ المعنى الذي أشار إليه أبو عمرو الشيباني - مع أنّه هو مصدره - وانطلق إلى المعنى المشهور للغرار في المعجمات .

٥٤ - وفي القطعة الثالثة عشرة ، نقل أبياتًا لزهير عن (شرح أشعار الهذليّين) للسكّري ، وأراد أن يضع مناسبةً للأبيات فقال : «روى السكّريّ هذه الأبيات لزهير بن جناب في أثناء شرحه لشعر عمرو ذي الكلب الهذلي» .

فما أدري ماذا أفادت هذه المناسبة ، وماذا يفوتُ القارئ لو أنّ الكاتبَ لم يأتِ بها ؟ فهل هي إلاّ كما قيل : «خَمْرُ أبي الرَّوْقاءِ لَيْسَتْ تُسْكِرُ» ؟ ! .

٥٥- وعلّق على البيت الأوّل :

في آلِ مُرّةَ شُنَأٌ   لي قدْ علمْتُ وآلِ مُرَّهْ

فقال : «قال السكري شارحًا : (ومُرّة ، الأوّل : من قيس ، ثمّ من غطفان . ومرّة ، الثاني : ابن ذُهل بن شيبان) شرح أشعار الهذليين ٢ : ٥٧٣ . والشُّنَأ : الأعداء ، واحدهم شانئ ، وهو المبغض» .

فلم يكن الكاتب أمينًا في نَقْلِ نصّ السكّريّ ، لأنّ قوله في تعليقه : «والشُّنَأ : الأعداء ، واحدُهم شانئٌ» إنّما هو من نصّ السكري ، فأفرَدَ شرح (الشّنَأ) من نصّ السكريّ ليبيّنَ أنَّ له جهدًا في شرح البيت !

كما أنَّ ما ذكره زهير من أنّ له مبغضين من هذين الحيَّين يحتاج إلى تعليل وبحث عن سبب تلك البغضاء، وما ذلك بعزيزٍ على مَن اطَّلَعَ على أخبارِ زهير بن جناب ، فقد كانت له حربٌ مع غطفان حين بَنَتْ (بُسًا) واتّخذته حَرَمًا كَحَرَمِ مكّة ، وكان القائم على أمرِ بُسّ وبنائه رياحُ بنُ ظالم من بني مرّة بن عوف ، فغزاهم زهير وظفر بهم وعطّل حَرَمَهم . وكان بنو مرّة بن ذهل بن شيبان من بكر بن وائل فيمن حاربَهُ زهيرٌ حينَ عيّنه أبرهة الحبشيّ على بكر وتغلب ابني وائل، فشدّد عليهم زهير في أمرِ الخَرَاجِ وقد اشتدّت عليهم السَّنَة ، فسعَوْا في قتله ، فنجا ثمّ جمع لهم وحاربهم وأسر كُلَيبًا ومهلهلاً .

٥٦- وعلّق على البيت الثاني :

ساداتُ قومهمُ الأُلى   من وائلٍ وأُلي بحرَهْ

فقال : «الأُلى : الأوائل . وحرة : لعلّها مكانٌ أراد الشاعر أنّ شانئيه قد كانوا أوائلَ مَنْ حلّوا به» .

فَشَرْحُهُ (الأولى) بـ (الأوائل) من أعجبِ العجب ، فمن أيّ معجمات اللّغة جاءَ بهذا الشرح ؟ ! إنّما (الأُلى) اسمٌ موصولٌ للجمع بمعنى (الذين)، والشاعر يقول : إنّ مبغضيّ هم ساداتُ قومهم ، فمنهم الّذينَ هم من

بني وائل – وأرادَ بهم بني مرّة بن ذهل بن شيبان – ومنهم الذين هُمْ مقيمونَ بِحَرَّة – وأرادَهم بني مرّة بن عوف من غطفان . وقولُه (من وائل) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلةُ الاسم الموصول (الأُلى) الأولى ، وكذلك قوله : (بحرّة) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ، والجملة من المبتدأ والخبر صلةٌ للاسم الموصول (الألى) الثانية .

وشرحُه لـ (حرّة) بـ «لعلّها مكانٌ ...» لا يكون شرحًا، وقد قالت العرب «إنَّ الرّأيَ ليس بالتّظنّي» ؛ وزهيرُ أرادَ بـ «حرّة» : حَرّة ليلى ، وهي لبني مُرّة بن عوف، ويُقالُ لها : (حرّة) ، دونَ إضافةٍ إلى (ليلى) ؛ انظر : معجم البلدان (حرّة ليلى) ، والقاموس والتاج (حرر).

٥٧- وفي القطعة الرّابعة عشرة ، أنشد بيتينِ عن الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، فقال في مناسبتها: «ذكر أبو الفَرَج أنَّ هذين البيتين قالهما زهير بن جناب في ابن عمّه عبدالله بن عليم ، حينما صار يخالفه بعدَ أن نصبّه خَلَفًا له في رئاسته كلب ، وذكر أبو الفَرَج وغيره أنَّ زهيرًا ، بعد مخالفة عبدالله له ، شرب الخمر صِرفًا حتّى مات ؛ وفي هذا نَظَرٌ» .

وإنّما ذكر أبو الفَرَج أنَّ زهيرًا قال البيتين في عبدالله ابن عُلَيْم بن جناب ، ابن أخي زهيرٍ ، لا (ابن عمّه) ؛ انظر الأغاني ١٩ : ٢٤ .

وتعليقه على الخبر بقوله : «وفي هذا نَظَرٌ» غيرُ دقيق، لأنَّ عبارة «في هذا نظرٌ» تعني أنَّ الأمرَ لا يصحّ عند تأمُّلِه والتفكير فيه ؛ وهذه الرّواية التي رواها أبو الفَرَج هي إحدى روايتين حَوْلَ سَبَبِ شُرْبِ زهيرٍ الخَمْرَ صِرْفًا ، فلا يصحّ أن يُقال في هذه الرواية أو تلك «فيها نظر» إلاّ بعد الوصول إلى اليقين أو ما يُشْبِهُ اليقينَ بأنَّ إحداهما هي الصحيحة دونَ الأخرى.

٥٨- وفي القطعة الخامسة عشرة، علّق على البيت الرّابع:

فلمّا رأتني والطّليحَ تَبَسّمتْ
كما انْكَلَّ أعلى عارضٍ يتألّقُ

فقال: «... والطليح: الناقة أو البعير الذي أعياه السَّفَرُ» ، فهو يظنّ أنَّ (البعير) لا يُطْلَق إلاّ على الذّكر من الإبل، في حين أنّه يدلّ على الذكر وعلى الأُنثى ، فلو قال : (البعير الذي أعياه السّفر) لكان كافيًا .

٥٩- وعلّق على البيت الخامس :

فحيّاكِ ودٌّ زَوّدينا تحيّةً
لعلّ بها عانٍ منض الكَبْلِ يُطْلَقُ

فقال : «في الأغاني : (فَحُيِّيتِ عنّا ... العاني من) . وودّ ، بالفتح والضمّ : صنم كانوا يعبدونه ، وفي التهذيب : (والودّ : صنم كان لقوم نوح . وكان لقريش صنمٌ يدعونَهُ وداً . ومنهم مَنْ يهمز فيقول : أُدّ ، ومنه سُمِّيَ عبد ودّ ، ومنه سمّي أُدّ بن طابخة ، وأُدَدُ جَدُّ معدّ بن عدنان) التهذيب ١٤ : ٢٣٥ . والعاني : الأسير . والكبل : القيد» .

وكلّ ما جاءَ به عن (ودّ) صحيح ، ولكنّه غيرُ كافٍ، لأنّه أغْفَلَ ذِكْرَ أهمّ ما يمكن أن يُذْكَرَ عن (ودّ) في شرح شعرٍ لشاعرٍ من بني كلبٍ، وهو أنَّ (وَدّاً) هُوَ صَنَمُ بني كلب بن وبرة الذي كانوا يتعبّدون له خاصّةً ويُقيمونَهُ في حاضرتهم (دُومة الجندل) ؛ فلو أنّه قال : (وَدّ : صَنَمُ بني كلب بن وبرة) لكانَ أصابَ مفصل القول، [ولكنّه كما قالت العرب : «إنَّكَ لَتُكْثِرُ الحَزَّ وتُخْطِئُ المَفْصِلَ» !] .

ثم إنَّ في رواية «لعلّ بها عانٍ ...» ضرورة بَيِّنَةٌ لم يُنَبِّهْ عليها المحقّق ، ولعلّه لم يَتَنَبَّه عليها ؛ فالشاعرُ لم ينصب اسمَ (لعلّ) لضَرورة الشعر ، وهي ضرورةٌ لها نظائر في أشعار العرب ؛ انظر ضرائر ابن عصفور : ٩١ ، والخزانة ١ : ٤٨٤ .

٦٠- وعلّق على البيت السادس :

فرَدّت سلامًا ثُمّ ولّت بحَلْفَة
ونَحنُ لَعَمْري يا بنةَ الخير أشْوَقُ

فقال : «الحَلْفَةُ : اسم مرّة من حَلَفَ ويُقال : حَلَفَ يَحْلِفُ حَلْفًا وحَلِفًا ومحلوفًا» .

ولم يزد على ذلك شيئًا ! أفكانت (الحلقة) من الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى كلّ هذا الشَّرْح ؟ [أوَ لَيْسَتْ ممّا «لا يَخْفى على الضَّبُعِ» كما تقول العرب ؟ !] .

٦١- وأنشد البيت الثامن هكذا :

ويومًا بأبليّ عَرَفْتُ رُسومَها
وقفتُ عليها، والدموعُ ترقرقُ

بفتح همزة (أبليّ) ، علّق عليه فقال : «في الأغاني : (ويوم أُثالى قد عرفتُ ... فَعُجْنا إليها ...).

وأبليّ : جبل معروف عند أجأ وسلْمى - معجم البلدان (أبليّ)» .

فضبط (أبليّ) بفتح الهمزة مع أنَّ ناسخ (منتهى الطلب) - وهو مصدر الأبيات - ضبطها بالضمّ على الصواب ، كما أنها ضُبِطَتْ بالضمّ في معجم البلدان الذي نقل عنه تعريفَ الموضع ؛ وقد اختار من معجم البلدان قوله : (جبل معروف عند أجأ وسلمى) مع أنَّ ياقوتًا قالَ أيضًا: «ووادٍ يَصُبُّ في الفُرات» ، والشّاعِرُ أرادَ هذا الوادي ، وهو واحدٌ من عدّة أودية قريبة من الفرات يُقال لها (أوداة كلب) - أي : أودية كلب ، بلغة طائيّة - من ديار كلب بن وبرة ؛ انظر التعليقات والنوادر ١ : ٦٩ - ٧٠ ؛ ولو أنَّ الكاتب إذ لم يعرف مُرادَ الشاعر ذكَرَ أنّه اسم جبل واسمُ وادٍ، لكانَ أجدى، [ولكنَّهُ أبى إلاّ أن يختار ، فكان كما قال الشاعر :

إذ خُيِّر السِّيديُّ بين غَوايـةٍ
ورُشْدٍ ، أتى السِّيديُّ ما كانَ غاويًا ! !]

٦٢- وعلّق على البيت الثّاني عشر :

ولَمّا اعتليتُ الهَمَّ عَدَّيتُ جَسْرَةً
زَوِرَّةَ أسفارٍ تَخُبُّ وتُعْنِقُ

فقال : «... وزوِرّة : شديدة ...» ؛ وإنما اختلط عليه الأمر بين (ناقة زَوْرَةٍ) و(ناقة زوِرَّة أسفار) ، فالناقةُ الزَّوْرَةُ هي الشديدة ، وناقةُ زوِرَّةُ أسفارٍ - على الإضافة - إذا كانت مُهَيّأةً للأسفارِ مُعَدَّة ؛ [وقد قالت العرب : «الكَمَرُ أشباهُ الكمر» !] .

٦٣- وأنشد البيت الثالث عشر هكذا :

جُماليّةٌ ، أما السَّنام فتامكٌ
وأما مكانُ الرِّدْفِ منها فَمُحْنَقُ

بفتح نوع (محنق)، والصّواب أنّها بالكسر ؛ مِنْ : أَحْنَقَ إذا سَمِنَ، وأحنقَ إذا ضَمُرَ، فهو مُحْنِقٌ، وهو من الأضداد.

٦٤- وعلّق على هذا البيت فقال : «الجُمالية : النّاقة التي تُشْبِه الجَمَلَ في خَلْقِها وشدّتها وعَظَمَتِها . والتامك : السنام العظيم المكتنز المرتفع . والرِّدْف والرَّديف : الذي يركب خَلْفَ الرّاكب . والمُحْنَقُ : الضامر القليل اللّحم» .

وعلماءُ اللّغة عندما يُعَرِّفون الجُمالية يقولون : النّاقة الوثيقة كالجَمَلِ في خَلْقِها وشدّتها وعِظَمِها ؛ فأرادَ الكاتب أن يأتي بعبارةٍ جديدة ، فأبدل (عَظَمَتَها) بـ (عِظَمِها) ، وإنّما العَظَمَةُ مصدرُ عَظُمَ الرَّجُلُ عِظَمًا وعَظَمَةً ، بمعنى صارَ ذا نَخوَةٍ وزَهْوٍ وكِبْرٍ ، فهو عظيم؛ فـ (العَظَمَةُ) معنىً نفسيٌّ ، (بخلاف العِظَمِ) وهو معنى ماديّ يتعلّق بالجَسَد .

وقوله في شرح (المحنق) بأنّه الضّامر القليل اللّحم يُناقِضُ قولَ الشاعر في وصف الناقة (جُمالية) ووصْفَها بأنّها ذات سنام مرتفع مكتنز ، ولا يتناسب شَرْحُه مع عادة الشعراء في وصف الناقة التي تحملهم في أسفارهم ، فإنَّ دأبهم أن يصفوها بالقوّة والضّخامة، مدحًا، في حين أنَّ توجيه الكاتب للمعنى على أنّه الضامر القليل اللّحم يُعَدُّ ذمًّا لها . فالشّاعرُ أرادَ بـ (المُحْنِق) السمين الممتلئ ، وقد سَبَقَ أنَّ المُحْنِق من الأضداد .

٦٥- وأنشد البيت الرّابع عشر هكذا :

شُويكيّةُ النابيْنِ ، لم يَغْذُ درّهـا
فَصيلاً ، ولم يَحْمِلْ عليها مُوَسِّقُ

بتشديد الياء ؛ وعلّق عليه فقال : «شُوَيكيّة النابين : طويلة النابين . والدرّ : الحليب ...» .

فما أدري من أيّ المعجمات جاء بهذا الشرح ، وإنّما يُقال : ناقةٌ شُوَيقئَةُ النابين وشُوَيكِئَةُ النّابين ، بالهمز ، ويُسَهِّلان فيُقال : شُوَيقِيَة وشُوَيكِيَة ، وذلك إذا طَلَعَ نابُها ، مِنْ : شَقَأَ النّابُ ، وشَكَأَ النّابُ ؛ ويكون ذلك

حين تُتِمُّ الناقةُ الثامنة من عمرها وتَطْعَن في التّاسعة، وتكون عندئذٍ أشدَّ ما تكون قوّةً ، وتُسَمَّى بازلاً .

٦٦- وأنشد البيت السابع عشر هكذا :

فجاؤوا إلى رَجْراجة مُكْفَهِرَّة
يكادُ المُرَنِّي نَحْوَها الطَّرْفَ يَصْعَقُ

وعلّق عليه فقال : «في منتهى الطلب : (رجراجة متميّزة) وبها لا يقوم الوزن ، واخترنا رواية الأغاني لصوابها ...» .

فحرّف رواية منتهى الطلب ، وهي : «رجراجة مُتْمَئِرَّة» لأنّه أخطأ في قراءتها وهي واضحةٌ في مخطوط منتهى الطلب أشدّ الوضوح ؛ والمتمئرّةُ : الصّلبة الشديدة .

٦٧- وعلّق على البيت العشرين :

فما برِحوا حتى تركنا رئيسَهُم
تَعَفَّرَ فيه المُضْرَحيُّ المُذَلَّقُ

فقال : «... والمضرحيّ : الصّقر الذي طالَ جناحاهُ . والمُذَلَّق : الذي أهزلَهُ الجوع وأضعفه الصّوم» .

ولا أدري كيف استقام المعنى للكاتبِ بهذا الشرح العجيب ؟ فقد جعل الصّقرَ الذي لا يأكل إلاّ ممّا صادَه ويأنف أن يأكل الجيف ، يتعفّرُ برئيس القوم ، وجعله يصوم فيهزله الصوم ! ولو أنَّ الشاعرَ أرادَ أنّ الطيور صارت تأكل لحمَ ذلكَ الرئيس لَذَكَرَ النُّسور لا الصُّقور ، لأنّ من عادة النّسور أن تأكل الجِيَف ؛ قالَ النابغة يصف النّسور وهي تراقب جيشاً :

تَراهُنَّ خَلْفَ القومِ خُزْرًا عيونُها
جلوسَ الشيوخِ في ثيابِ المَرانِبِ

فشبّه النّسور في ضخامتها وسكونها وما عليها من الريش بشيوخٍ عليها ثياب المرانب ، وهي ثياب سود شبّه بها ريش النسور الأسود . وقال آخر :

تركتُ أباكَ قد أطْلى ومالتْ
عليه القَشْعَمانُ مِنَ النُّسورِ

أي : ومالت عُنُقُه . وقال ثالث :

فما إن تركنا بين قَوٍّ وضارجٍ
ولا صاحةٍ إلاّ شباعًا نُسورُها

وإنّما أراد زهير أنّ القوم تركوا سيّدهم وقد طعنه بنو كلب برمحٍ وأَجَرُّوهُ إيّاه - أي طعنوه به وتركوه فيه يجرّه حتى يموت - فلّما وقع أرضًا تعفّر بالتراث ؛ ووصف ذلك الرّمح بأنّه «مُذَلَّق» أي محدَّد السّنان ذَرِبُه؛ تقول: ذَلَقْتُ السّنانَ ونحوَه وذَلّقته، إذا حَدَّدته وسننته. والمُضْرَحيُّ: الأبيضُ من كلّ شيءٍ، وأراد به سنانَ الرّمح.

٦٨- وأنشد البيت الحادي والعشرين هكذا :

فكائن ترى من ماجدٍ وابن ماجدٍ
بهِ طعنةٌ نجلاءُ للوجْهِ تَشْهَقُ

وعلّق عليه فقال : «في الأغاني : (وكائن ... له طعنة نجلاء للوجه يَشْهَقُ) ... وتشهق : ترتفع» .

فأمّا روايةُ «تَشْهَقُ» التي وردت في نسخة دار الكتب المصرية من كتاب منتهى الطلب - وهي النسخة التي اعتمد عليها الكاتب - فهي رواية مصحّفةٌ لا يستقيم بها المعنى، والصّواب : «يَشْهَقُ» كما هي رواية الأغاني، وكما هي رواية نسخة شهيد علي بتركيا من كتاب منتهى الطلب.

وأما تفسيره «تشهق» بمعنى (ترتفع) فلا يصحّ هنا، لأنَّ الشُّهوق الذي هو بمعنى الارتفاع لا يستخدم إلاّ للبناء، وقد شَهَقَ البناءُ والجَبَلُ ونحوُهما إذا ارتفعا ارتفاعًا عظيماً؛ والشاعرُ أرادَ أنَّ ذلك الماجدَ المطعون انكبَّ لِوَجْهِه يَشْهَقُ، وقد شَهِقَ وشَهَقَ يَشْهَقُ ويَشْهَقَ إذا ردَّد نَفَسَهُ في حَلْقِه تردادًا يُسْمَعُ، ولا يُقال ذلك للطعنة . والشاعر يصوّر الماجدَ وقد اختلط دَمُه بأنفاسِه وجعل يشهق قبل أن يموت .

٦٩- وعلّق على البيت الثالث والعشرين :

موالي يمينٍ لا موالي عَتاقَة
أشابَةُ حيٍّ ليس فيهم مُوَفَّقُ

فقال : «موالي يمين : أي حلفاء بالقسَمِ والعَهْدِ، وهم يُقابلونَ موالي العتاقة الذين ينتسبون إليك بنسبك كالأخ والابن والعمّ وابن العمّ، وحينئذ يُسمّى المولى المُعتَق، فيكون بمنزلة الأخ وابن العم عليك نصره، ولك أن ترِثَهُ» .

وزهيرٌ يعني في هذا البيت وفي القصيدة كلّها بني القين بن جسر الذين غَزَوا زهيرًا وقومه بني كلب، فقاتلوهم وردّوهم خاسرين، فقال في هذا البيت إنَّ هؤلاء الذين غَزَونا «ليستلبوا نسواننا ثمّ يُعتقوا» هُمْ من موالينا ولاية قرابة – لأن كلبًا والقين من قضاعة – وليسوا موالي عَتَاقة، أي لم تكن ولايتهم لنا ناتجة عن إعتاق لهم من رق ؛ تقول فلانٌ مولى عتاقة إذا كنت قد أعْتقتهُ وجعلته من مَواليك؛ فالعجبُ إذًا قولُ الكاتب «... وهم يُقابلون موالي العتاقة الذين ينتسبون إليك بنسبك كالأخ و ... و... » فكيف يكون الأخ وابن العم والابن مَوالي عَتَاقة ؟!

وقد أخذ النابغة الجعدي قولَ زهير هذا، فقال في هجاء قومٍ (اللسان : ولي) :

مَوالِيَ حِلْفٍ لا مَوالــي قَرابــةٍ
ولكنْ قَطينًا يسألون الأتاويا

٧٠– وفي القطعة السادسة عشرة، أنشد البيت الثاني هكذا :

لا تَراهُ لدى الوغى في مَجالٍ
يَعتَلي العَيْرَ لا ، ولا في مَضِيقِ

وعلّق عليه فقال : «الوغى : الحرب . العَيْرُ، هنا : الجبل . والمضيق : المكان الحرج الضيّق .

أراد الشاعرُ أنَّ هذا الفارس الذي مَدَحَهُ في البيت الأوّل لا يلجأ إلى الجبال في القتال هَرَبًا، ولا يَعوذُ بالأماكن الضيّقة خوفًا من الأعداء» .

والبيت محرَّفٌ في مصدره الذي نقل عنه الكاتب – وهو نشوة الطرب – والصَّوابُ في إنشاده :

لا تَراهُ لدى الوغى في مَجالٍ
يُغْفِلُ العَيْنَ لا ، ولا في مَضِيقِ

بدليل روايته في (مروج الذهب ٣ : ٤٥) :

لا تَراهُ لدى الوغى في مَجالٍ
يُغفِلُ الطَّرْفَ لا ، ولا في مَضِيقِ

فلم يتنبّه على ذلك التحريف؛ ثمّ زاد الطين بلّةً عندما أراد شرح البيت فبحث لـ (العير) عن معنى مناسبٍ للبيت في كلام العرب، فلم يجد ، فأدار المعنى في ذهنه وقلّبه يمينًا ويسارًا وظهرًا لبطنٍ، ثمّ قال : «العَيْرُ، هنا: الجبل» ! .

ثمّ راحَ يشرح معنى البيت فزعم أنّ الشاعر يمدح بالأبيات فارسًا، في حين أنّه كان يرثي ابنه عامرًا، كما ذكر المسعوديّ في مروج الذهب ٣ : ٤٥ .

٧١– وعلّق على البيت الثالث :

مَنْ يَراهُ يَخَلْهُ في الحَرْبِ يومًا
أنَّهُ أخرَقٌ مُضِلُّ الطَّريــقِ

فقال : «الأخرق : الأحمق ...» .

وصفة (الأخرق) في كلام العرب تعني (الأحمق) وتعني أيضًا (المتحيّر)، وقد خَرِقَ الرجل إذا بقي متحيرًا في أمره؛ والشاعرُ يصف شدّة يقظة ابنه في الحرْب وأنّه ينطلق فيقاتل ها هنا ثمّ ينعطف فيقاتل هاهنا، وهكذا، حتى يظنّه مَنْ يراهُ «أخرق مُضِلّ الطريق» أي متحيّر، وقد شرح زهيرٌ معنى (أخرق) حين عطف عليها بقوله : «مُضِلّ الطريق». فلا وجه لشرح الكاتب هنا .

٧٢– وفي القطعة السابعة عشرة، يُلاحظُ أنّه وَضَع هذه القطعة ضمن «شعر زهير» الذي لم ينازعه إيّاه أحد، مع أنّه نقل في التخريج عن الذيل والتكملة – للصغاني وعن معجم ما استعجم – للبكريّ أنّها تُنْسب لعمرو بن قميئة ولغيره؛ ولكنّه وضعها ضمن شعر زهير مع أنّ الأرجح كونها لعمرو بن قميئة، إذ وردت في ديوان عمرو (٤٥ – ٤٦) ضمن قصيدة مؤلفة من ثلاثة عشر بيتًا، وهي متمكنة في موضعها من قصيدة عمرو أشدّ التّمكّن .

٧٣– وفي القطعة التاسعة عشرة، علّق على قول زهير :

فَجَعْتَ عبدَ القيسِ أمسِ بِجَدِّها
وسَقَيْتَ هدّاجًا بكأسِ الأفْزَلِ

فقال : «... وعبدالقيس : قومٌ كان الشاعرُ قد غزاهم، وقتل منهم هدّاجَ بن مالك بن عبد القيس .

والأقـزل : لعله اسم رجل قُـتِل قَـبْلَ هدّاج، فكان أن سُقي الأخيرُ بكأس الأول، وهذا من أساليب العرب؛ انظر شرح الدامغة : ١٦٤ » .

فاكتفى في حديثه عن عبد القيس بأنهم «قوم كان الشاعر قد غزاهم وقتل منهم هدّاج بن مالك بن عبد القيس» وهي عبارة تُشْعِرُ بأنَّ زهيراً كان قائد تلك الغـزوة، مع أنّ المصـدر الذي نقل عنه هذا البـيت – وهو أسماء المغتالين – فَصَّل في ذكر مناسبته، فذكر أنّ الغزوة كانت بقيادة داود اللَّثِق بن هبالة الضجمي السَّليحي القُضَاعيّ، وكانَ في جيشه زهير بن جناب، فـقـتل زهـيـرُ هدّاج بن مـالك بن عـامـر مِنْ بني عبدالقيس؛ ثم أغار داود في وَجْهِهِ على بكر بن وائل، قال : «فقَتَلَ زهيرُ أيضاً هدّاج بنَ مالك بن تيم الله بن ثعلبة بن عكابة ... وقال زهير : (البيت) » وقد شككتُ في معالجتي لشعر زهير بن جناب في أنّ اسم هذا المقتول البكري محرف ، لأنَّ ابن الكلبيَّ ذَكَر جميع أولاد مالك ابن تيم الله فلم يذكر فيهم واحداً اسمه (هدّاج) .

وقول الكاتب في شرح الأقزل : «لعلّه اسم رَجُلٍ قُتل قبل هدّاج ... » لا يصحّ، لأنَّ ابن حبيب صَرّحَ باسم المقتولين، فلا يحتمل الأمر أن يشرح البيت بـ «لعلّه» وأظنه وعسى وأشباه ذلك؛ و (الأقزلُ) وَصْفٌ يُراد به أحد ثلاثة معانٍ : أولها وثانيها : الرَّجُلُ المبختر، والرّجل الأعرج الدقيق الساقين، فيكون مراد زهير أنه سقى هدّاجاً بكأس الموت التي سقاها ذلك الرجلَ المتبختر، أو ذلك الرجل الأعرج؛ وثالثُ معاني الأقزل أنّه ضربٌ من الحيّات، فيكون مراد زهير: وسقيت هدّاجاً بكأسِ المنيّة، فشبّه المنيّة بكأسٍ من سمّ الأقزل.

٧٤- وفي القطعة الثالثة والعشرين، أنشد المطلع هكذا :

لَيتَ شعري، والدّهرُ ذو حَدَثان
أيّ حــيــنٍ مَنِيَّـــتي تلقانـــي

بفتح الحاء والدال من (حدثان)، والبيتُ مُصَرَّعٌ كما هو ظاهر، فكان يجب أن يكونَ عروضُه وضَرْبُه على وزنٍ واحد، بيد أنَّ ضبط (حدثان) بفتح الحاء والدال يجعل العروض على وَزْن (فَعِلاتُنْ)، والضرب على وزن (مَفْعولُنْ)؛ فكان الصّواب أن يضبط (حدثان) بكسر الحاء وسكون الدّال، وهي بمعنى (حدثان) بفتحهما، وعندئذٍ يكون وزن العروض والضرب واحداً، وهو (مَفْعولُنْ) .

٧٥- وفي القطعة الرابعة والعشرين، علّق على البيت الثاني :

لا يَمنَعُ الضَّيمَ إلاّ ماجدٌ بَطَلٌ
إنَّ الكريمَ كريمٌ أينما كــانا

فقال : «في الأغاني : (الضّيْفَ إلاّ) تحريف، وأثبتُّ ما في مختار الأغاني لجودته» .

وحكمه على رواية الأغاني بالتحريف فيه عَسْف، لأنّها رواية مقبولة المعنى، فلا ينبغي أن يُحكَم عليها بالتحريف لمجرّد كون رواية مختار الأغاني ذات جودة، أو لكونها أجود .

٧٦- وعلّق على البيت الخامس :

إذا ارْجحنّوا علَوْنا هامَهُم قُدُما
كأنّما نَختَلي بالهامِ خُطْبانا

فقال في تعليقه : «... ونختلي : نقطع، ... ... ، والخُطْبان: نَبْتَةٌ في آخر الحشيش، كأنّها الهِلْيَوْن» .

ولو صَحَّ ما ذكره في شرح الخُطبان لكانَ زيادةً في غموض معناها، لأنَّ قوله : «كأنها الهليون» يحتاج إلى شرح جديد ولكنَّ هذا الشرح غير صحيح، لأنّ الخُطْبان في البيت جمْعُ الخُطبانَة، وهي الحنظلةُ الصّفراء، وهي شبيهة بالبطيخ، فَشَبَّهُ رءوسَ أعدائهم التي يقطعونها بالخُطْبانِ .

٧٧- وفي القطعة الخامسة والعشرين ، علّق على البيت الأوّل :

يا راكبًا إمّا عرَضْتَ فَبلِّغَنْ
ستانًا وقيسًا مُخْفيًا ومناديا

فقال : «مُخْفيًا : مُعلنا وكاشفًا، مِنْ خَفيْتُ الشيءَ، أي أظهرته، وخَفَى من الأضداد؛ انظر كتب الأضداد...».

فكيف صحّ لديه أن (مُخْفيًا) مشتقًّا من (خفيتُ الشيءَ)؟ وإنّما الفاعل من خَفَيْتُهُ - بمعنى أظهرته - هو (الخافي) لا (المُخْفي)؛ تقول : خَفَى فلانٌ الشيءَ إذا أظهره واستخرجه، وخفا الشيءُ إذا ظَهَرَ؛ أمَّا (المُخْفى) فهو من أَخْفَيْتُ الشيءَ إذا سَتَرْتَهُ وكَتَمْتَه، لاغير، وهذا المعنى هو الذي أراده الشاعر، والأكانَ قولُه بعد ذلك «ومناديًا» ضربًا من الحَشْوِ، وإنّما يريد الشاعر، بلِّغْهُمْ قولي مُتَّبِعًا كُلَّ سبيل، خافضًا صوتك حينًا، ورافعًا إيّاه حينًا آخر .

ثم إنَّ في صدر البيت خَرْمًا لم ينبِّه عليه .

٧٨- وعلّق على البيت الثاني :

أَلَمْ تَرَ أنَّ الدَّهْرَ يومٌ وليلةٌ

وأن الفتى يَسْعى لغاريَه عانيا

فقال : «في إصلاح المنطق، والمجمل، واللّسان : (دائبا) وهو تحريف؛ ففي التكملة (غور) : قال الجوهري : الغاران : البطن والفرج، قال الشاعر :

أَلَمْ تَرَ أنَّ الدَّهر يومٌ وليلةٌ

وأنّ الفتى يسعى لغاريه دائبا

وكذا وقع في المجمل، والإصلاح، واللّسان، والروَاية : (عانيا) . والقافية بائية . والشعر لزهير بن جناب)» .

فنقل في نص الصغاني - صاحب التكملة - أنّه قال: «وكذا وقع في المجمل، والإصلاح، واللّسان» مع أنَّ صاحب التكملة مات سنة (٦٥٠ للهجرة)، أي قبل أكثر من نصف قرن من وفاة صاحب اللسان التي كانت سنة (٧١١ للهجرة) !!

وجاء في النَّصِّ الذي نقله : « والقافية بائية» والصّواب أنها «يائية» كما في التكملة . ثمّ إنَّ كلمة (عانيًا) تحتاج إلى شرح لأنها من الغريب .

٧٩- وأنشد البيت الثالث هكذا :

يروح ويغدو ، والمنيّة قَصْدُهُ

ولابُدَّ من يوم يسوقُ الدّواهيا

وعلق عليه فقال : «القصد : الغاية والنهاية» .

والرواية كما هي في مصدر الأبيات (التكملة والذيل والصلة) : «والمَنيَّةُ قَصْرُهُ» بالراء، لا بالدّال، والقَصْرُ هو الغايةُ والنهايةُ، لا (القَصْدُ) كما جاء في التعليق .

٨٠- وعلّق على البيت الرابع :

ضَلالاً لِمَنْ يرجو الفلاحَ وقد رأى

حوادثَ أيّام تحـطّ الرّوابيا

فقال : «تحطّ الرّوابي : أرادَ أن الحوادثَ تهزّ الرّجال العظام» .

وهذا شرح من لا يعرف أساليب العرب في المبالغة، وهو نحو قوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً . لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا . تَكَادُ السَّموات يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الجِبالُ هَدّاً . أَنْ دَعَوْا للرَّحْمنِ وَلَداً . وَما يَنْبَغي للرَّحْمنِ أن يَتَّخِذَ وَلَداً . إِنْ كُلُّ مَنْ في السَّموات والأَرْضِ إلا آتي الرَّحْمنِ عبداً﴾.

٨١- وفي القطعة السّادسة والعشرين، قال الكاتب : «في طبقات فحول الشعراء (١:٣٦ - ٣٧) :

١ - أَبُنيَّ إِنْ أَهْلِكْ فإنْـ

ـنِي قَدْ بَنَيْتُ لَكُمْ بَنِيَّـهْ

(وأنشد عشرة أبيات أُخرى) » ثمّ قال : (وفي المعمرون (٣٢) :

١٢ - جَدَّ الرَّحيلُ وما وَقَفْـ

ـتُ على لَميسَ الأرأشيَّةْ

(وأنشد ثلاثة أبيات أُخرى) » .

مع أن الأبيات جميعها وردت في (المعمّرين)، إذ أنشد أبو حاتم السجستاني قولَ زهير :

«أبنيّ إن أهلك ... (الأبيات الأحد عشر) » ثمّ نبّه فيما نقله عن أبي زيد الأنصاري عن المفضّل أنَّ أوّل القصيدة هو «جدَّ الرَّحيلُ ... (الأبيات الأربعة) »، وهُوَ ما يقتضيه منهج القصيدة الجاهلية التقليدية، إذ نرى زهيرًا يذكر في مقدّمة القصيدة امرأته (لميس الإراشية) وأنّه رَحَلَ على عجل دونَ أن يمرَّ بها مسلّمًا، وهو في سبيل رحلته وافدًا على «الملك الهُمام» الذي أكرم وفادته؛ ثمّ انطلق بعد ذلك يتحدّثُ عن مفاخره مخاطبًا أبناءَهُ . فضَرَبَ الكاتبُ بتنبيه أبي حاتم عُرْضَ الحائط، وجَعَل رأس القصيدة ذيلاً، وذيلها رأسًا !

على أنّ الكاتب تابَع ما جاءَ في رواية (المعمرين) لقول زهير :

جدَّ الرّحيلُ وما وقفـ

ـتُ على لِيس الأرأشيّة

وضبط (الأرأشيّة) بفتح الهمزتين ضبطٌ غير صحيح، لأنها منسوبة إلى (إراش) أو (إراشة) بكسر أوّله وبألفٍ غير مهموزة، وهو اسم لعدد من بطون العرب (انظر: النسب الكبير) ١: ٤٠، ١٧٠، ٣٧٥ و ٢ : ١ و٣: ٧)، ولكنَّ وَزْنَ البيت اضطرَّ زهيرًا إلى أن يهمز الألف، فقال : (الإرْأشيّة)، فجاء محقّق المعمرّين وضبطه غَلَطًا بفتح الهمزتين، فتابعه الكاتبُ على ذلك دون أن يحقق في الأمر.

٨٢- وعلّق على البيت الخامس :

ولقد رأيتُ النّار للسْـ

ـسُلاّفِ تُوقَدُ في طَميّة

فقال : «السُّلاّف : مفردها سالف، وهو المتقدّم في السَّير. وطميّة : رأس جبل منيع كان به منزل الشاعر . والشاعر هنا يشير إلى يوم خزازى ؛ انظر فيه : الأغاني ... و ... و ... ؛ وخزازى، وخزاز : هو أوّل يوم علَتْ فيه نزار على اليمن ...» .

وفي هذا التعليق قصورٌ وغَلَطٌ ووَهَمٌ: فالقصور في اكتفائه بشرح السُّلاف بأنهم المتقدّمون في السَّير، لأن الشاعر يشير إلى أُناسٍ بأعيانهم في إشارةٍ تاريخية إلى ما كان يوم خزاز، وذلك أن مهلهلاً قائد مَعَدّ قدّم السفاح التغلبيَّ ليوقد نارًا على جبل خزاز ليهتدي، به الجيش ليلاً، فرأى زهيرٌ تلك النّار وهو مقيمٌ في طميّة .

والغلَطُ في قوله عن (طميّة) : «رأس جَبَلٍ منيع»، وإنما طميّةُ كما ذكر ياقوت : «جَبَلٌ في طريق مكّة، مقابلة (فايد) ... و ... جبل بنجد شرقي الطريق ...» معجم البلدان (طميّة)، وقال البكريّ بعد خبر ساقهُ عن تنقّل بني كلب وبعض قضاعة في المنازل : «وفي ذلك يقول زهير بن جناب، وهو يوصي بنيه ويذكر منزله طميّة:(وأنشد البيت في أبياتٍ أخرى من القصيدة) معجم ما استعجم : ٤٩ .

والوَهْمُ فيما ذهب إليه من أنّ يوم خزاز «هو أوّل يوم عَلَتْ فيه نزار على اليمن» أي قهرتها وغلبتها؛ لأنّ نزارًا وإخوتها من ربيعة وقضاعة حاربوا اليمنَ وانتصروا عليها قبل يوم خزازى في يوم البيداء، وهو أقدمُ يومٍ وصلت إلينا أخبارُه من أيّام العرب، فيما تذكر المصادر؛ انظر مجمع الأمثال ٢: ٤٣٨، وشرح ديوان الحماسة - للتبريزي ١ : ٣١٧، والمحبرَ: ٢٤٦.

٨٣- وعلق على البيت السّادس :

ولقد رحلْتُ البـازلَ الـ

ـوَجناءَ ليسَ لها وَلِيَّهْ

فقال : «... ورحلتُ : وضعتُ الرَّحْلَ على ظهر البعير ... ... والوَلِيّة : البَرْذعة، وقيل : التي تحت البرذعة، وقيل: كلّ ما وَلِي الظَّهر من كساءٍ هُوَ وَليَّة» .

والشاعرُ يفتخر في أبياته بمآثره ورجولته، ومن رجولته التي يفتخر بها في هذا البيت أنّه ركب ناقتهُ العظيمةَ عُرْيًا لارَحْلَ عليها ولابرْذعة ؛ وذلك مما يفتخر به وهو معنى قوله «رحلتُ البازلَ الوَجناء» لأنّ من معاني (رَحَلْتُ الناقةَ) : ركبتها دونَ رَحْلٍ، ثم بالغ في وصف حالِ عُرْيها فقال «ليس لها وَلِيّة» يعني أنّها عارية من كلِّ ما يوضعُ على ظهر البعير ليقي الرّاكب مِنْ أذى فقارِ الدّابّة .

في حين أنّ ما ذهب إليه الكاتب في شرحه يجعل عَمَلَ الشاعر ضَرْبًا من الخُرْقِ، لأنَّ وضْعَ الرَّحْلِ على ظهر الدّابة دون أن يكون تحته ولية يؤدّي إلى عَقْرِها.

٨٤- وعلّق على البيت السابع :

ولقد غدوتُ بمشرف الطْـ

ـطَرَفَيْنِ لم يَغْمِزْ شَظيَّةْ

فقال : «في الأغاني، والجبال والأمكنة : (بمشرف القطرين) . وفي البصائر والذخائر: (بناشِرِ الطرفين). وفي اللسان: (بمشرف الحجبات) . ومشرف الطّرفين : يعني فرسًا مُشْرِفَ العُنُقِ ...» .

فاكتفي بشرح رواية (بمشرف الطرفين) ولم يشرح شيئًا من روايات المصادر الأخرى، ومنها ما هو بأمس الحاجة إلى ذلك .

على أن شرحهُ لـ (مشرف الطرفين) ليس دقيقًا، لأنّ المقصود بطرفيْ الفرس رأسه ووركه، لا عنقه وَحْدَه؛ ويؤكّد ذلك رواية «بمشرف الحجبات»، والحجبات : جمع الحَجَبَة، وهي رأسُ الوَرِك.

٨٥- وعلّق على البيت الثامن :

فأصَبْتُ من حُمُرِ القنــا
ن معًا ومن حُمُرِ القفيّــةْ

فقال : «في الأغاني : (من بقَرِ الحِبابِ ضُحى)، وفي الجبال والأمكنة : (فأصَبْتُ مِنْ عُمُرِ القَنانِ وصِدْتُ مِن) وفي (عُمُر) تحريف ... والقَفِيَّةُ : لعلَّها مكانٌ تهوي إليه حُمُرُ الوَحْش، كما يقول المحقّق محمود شاكر . والقفيّةُ : الناحية» .

ومحمود شاكر - محقّق كتاب طبقات فحول الشعراء - كان معذورًا حين قال عن القفية : «لعلّها مكان تهوي إليه حمر الوحش» فقال ذلك على الظنّ لأنّ المعنى يقتضي أن يكون المُراد ذلك، ولكنّه قال (لعلّها) على الظنّ لأنّه لم يكن من مصادره كتاب الجبال والأمكنة - للزمخشري؛ فما بالُ الكاتب تبعه في ذلكَ الظنّ مع أنّ الزّمَخشريّ ذكر في (الجبال والأمكنة والمياه : ١٩١) أنّ القفيّةَ مَوْضِعٌ، واستشهد على ذلك بقولِ زهير هذا ؟ !

وقد غلط الكاتب حين ذكر أن رواية الأغاني «من بقر الحباب ضحًى» والصحيح أنّ رواية الأغاني «الجناب» بالجيم لا بالحاء، والجنَابُ : موضعٌ في أرض بني كلب في بادية السّماوَة بين العراق والشام، كما في معجم البلدان (الجناب)؛ ومِنْ ثَمَّ تكون رواية اللسان: «من بقر الحباب» مصحّفةً عن «الجناب» .

فتلك هي الملاحظات في القسم الذي أفرده لشعر زهير بن جناب الذي لا ينازعه إيّاه أحد من الشعراء. وفي القسم الذي أفرده لـ «ما ينسب إلى زهير وإلى غيره من الشعراء» ملاحظات أخرى .

٨٦ - ففي القطعة الأولى، أنشد البيت الأوّل هكذا :

ألا أصْبَحَتْ أسماء في الخَمْرِ تَعْذلُ
وتزعَمُ أنّي بالسَّفاهِ مُوَكَّلُ

بفتح العين من (تزعم)، وبكسر السين من (السِّفاه)؛ والصّواب بضمّ عين (تزعم)، وبفتح سين (السَّفاه)؛ لأنّ الفعل (تَزْعَمُ) بفتح العين معناه : تطمع، ومُراد الشاعر أنها (تزْعُم) أي : تعتقد باطلاً أنّه مُوَكّلٌ بالسَّفاه . ولأن مصادر الأفعال (سَفِهَ) و (سَفَهَ) بكسر الفاء وضمّها وفتحها، ليس فيها (سِفاه) بكسر السين، وإنّما هو (سَفاه) بفتحها .

٨٧- وعلّق على البيت الثاني :

فقلتُ لها كُفّي عتابكِ نَصْطَبِحْ
وإلاّ فَبِيـني، فالتّعزُّبُ أمْثَـلُ

فقال : «في نشوة الطرب : (عِتابك نصْطَحِبْ) . ونصطبح : نشرب الصَّبوح، وهو ما يُشْرَب في الغَداة دون القائلة من لبن أو خمر . وبيني : ابتعدي . والتعزُّب : البعد» .

ورواية (نصطبح) التي اختارها الكاتب رواية ضعيفة، وهي على الأرجح محرّفة عن (نصطحب) رواية نشوة الطّرب؛ لأن الشاعر يهدّد امرأته فيقول لها : دعي لومي على الشّراب نَعِشْ صاحبين، وإلاّ فبيني (انفصلي عنّي بطلاقٍ)، فإن حياة التعزُّب (دون زواجٍ) حينئذٍ خير لي من امرأةٍ تكثر اللّوم على ذلك .

٨٨- وفي القطعة الثانية، قال : «في الشعر والشعراء (٣٨١:١) :

١- ارفع ضعيفَكَ لا يَحُرْ بكَ ضَعْفُهُ
يومًا فتدركهُ عواقبُ ما جنى

٢- يَجْزيكَ أو يُثْني عليكَ وإنَّ مَنْ
أثنى عليك بما فَعَلْتَ كَمَنْ جزى

وفي بهجة المجالس (١ : ٣١٠ - ٣١١) :

٣- إنَّ الكـريمَ إذا أرادَ وِصالَنـا
لم يُلْفِ حَبْلي واهيًا رثَّ القُوى

٤- أرعى أمانته وأحفظُ غيْبَهُ
جَهْدي فيأتي بعدَ ذلكَ ما أتى

ثم قال في التخريج : «... (٣ - ٤، ٢) في بهجة المجالس ١ : ٣١٠ - ٣١١ ، وقال ابن عبد البرّ بعدها: (وهذا الشعر لا يصحّ فيه إلا ما روي عن هشام بن عروة عن عائشة أنه لغريض اليهوديّ ...) » ونقل كلامَ ابن عبدالبرّ إلى آخره .

وهذا غير صحيح، لأن ابن عبدالبرّ أورد الأبيات الأربعة جميعًا، في روايتين، فقال : «سمع رسولُ الله ﷺ عائشة - رضي الله عنها - تنشد لليهوديّ :

ارفعْ ضعيفكَ لا يَحُرْ بكَ ضَعْفُهُ
يومًا فتدركهُ العواقبُ قد نما
يَجْزِيكَ أو يُثْني عليكَ وإنّ مَنْ
أثنى عليكَ بما فَعَلْتَ فقد جَزَى

فقال : قاتله الله ما أحسن ما قال ! مَنْ لم يجد إلاّ الدّعاءَ والثّناء فقد كافأَ .

وفي رواية أخرى لهذا الخبر عن عائشة أنّها قالت : قال لي رسول الله ﷺ ، أنشدي شعرَ ابن الغريض اليهودي حيث قال، (إنّ الكريم) فأنشدته :

إن الكريم ....
.... (البيت)
أرعى أمانته ....
........................(البيت)
أجزيه أو أثني عليه ، فإن مَنْ
أثنى عليك بما فعلت فقد جزى

وهذا الشعر لا يصحّ فيه إلا ماروى هشام ... ... وأمّا أهل الأخبار فاختلفوا في قائله، فقيل : هو لورقة ابن نوفل، وقيل : هو لزهير بن جناب الكلبي ... .» .

وهذه الأبياتُ من قصيدة روى منها أبو تمّام في (الوحشيات : ١١٠) اثنى عشر بيتًا، وروى أبو الفرج في (الأغاني ٣ : ١١٨) عشرة أبيات، وروى أبو حيّان التوحيدي في (الصداقة والصديق : ٤٠) خمسة أبيات؛ وقد جاءت الأبيات الأربعة التي أنشدها الكاتب في آخر ما أنشده أبو تمام في الوحشيّات مترابطة هكذا:

إنّ الكريمَ إذا أردتَ إخاءَهُ
لَمْ تُلْفِ حَبْلي واهيا رثَّ القُوى
أرعى أمانتَهُ وأحْفَظُ عَهْدَهُ
عندي، ويأتي بعدَ ذلكَ ما أتى
ارفعْ ضعيفَك لا يَحُرْ بكَ ضَعْفُهُ
يومًا فتدركه العواقبُ قد نما
يَجزيكَ أو يثني عليكَ، وإنّ مَنْ
يُثني عليكَ بما فعلتَ فقد جزى

فهذا هو الترتيب السليم للأبيات، لا ذلك الترتيب الذي أوردَها عليه الكاتب .

على أنّ الذّين نسبوا شيئًا من الأبيات لزهير بن جناب وأشار إليهم ابن عبدالبر بعبارة (أهل الأخبار) لم ينسبوا إليه إلا البيتين (ارفع ضعيفك) و (يجزيك أو يثني) أو أحدهما دون غيرهما، وقد استقصيت المصادر التي أنشدت الأبيات في تخريجي لشعر زهير ابن جناب، وهي أكثر من عشرين مصدرًا؛ فلا وجْهَ لما فعله الكاتب حين نسب البيتين الأخيرين لزهير.

٨٩- وفي القطعة الرابعة، وهي آخر ما نُسِبَ إلى زهير وإلى غيره، تَرَكَ ذِكْرَ مناسبة الأبيات، ثمّ علّق على البيت الثالث بعد ما رواهُ هكذا :

وحَوْتكة بن أسْلَمَ إنَّ قومًا
عَنوهُمْ بالمساءة قَدْ عَنوني

فقال : «... والحَوْتَكُ : الصّغير من كلّ شيء، وبنو حَوْتَك : من قبائل جُرْم بن ربّان بن قضاعة ...» .

فضَبَطَ اللام من (أسلم) بالفتح، والصَّوابُ بالضمّ؛ انظر: مختلف قبائل العرب ومؤتلفها : ٢٧، وجمهرة أنساب العرب : ٤٤٣، والإكمال ١ : ٧٤، والإيناس : ١٦، ١٩، ٢٠، وتبصير المنتبه : ١٩، وغير ذلك من كتب الأنساب .

ولمّا أراد تعريف (حوتكة) راحَ يشرح أوّلاً معنى الحَوْتَك، وهو أمرٌ لا يقدّم ولا يؤخرّ في فهم معنى البيت، ثمَّ وضعَ قَدَمَهُ على موضع الفائدة فزلّت به زلّة مهلكة، إذ زعم أنَّ حوتكة من قبائل جرم بن ربّان بن قضاعة، والصحيح أنّ حوتكة هو ابن سُود بن أسْلم

ابن الحافي بن قضاعة، أمّا بنو جرْم فَمِنْ فرعٍ آخر من قضاعة، لأنهم بنو جرم بن ربّان بن حلْوان بن عمران بن الحافي بن قضاعة ؛ انظر: النسب الكبير - لابن الكلبي ٢: ٤٥٣، وكتاب النسب - لأبي عبيد: ٢٧٠، وجمهرة أنساب العرب: ٤٤٣ و ٤٥١، وغير ذلك من كتب الأنساب .

ولو أنّه نقل عن ابن هشام مناسبة الأبيات مثلما نقل عنه الأبيات لاتّقى الوقوع فيما وقع فيه، إذ قال ابن هشام : «وقد كان بين زراح بن ربيعة [العذري] حين قدم بلاده، وبين نهد بن زيد وحوتكة بن أسْلم - وهما بطنان من قضاعة - شيءٌ، فأخافهم حتى لحقوا باليمن وأجْلَوا من بلاد قضاعة، فهم اليوم باليمن . فقال قصيّ بن كلاب ... ، (الأبيات)، قال ابن هشام: وتروى هذه الأبيات لزهير بن جناب الكلبي» .

وهذا آخر ما يُلاحَظُ فيما جاءَ به الكاتب في الشعر المنسوب إلى زهير وإلى غيره؛ وقد جاءَ في تخريجاته عدّة أمور، أهمّها تقصيره في الرّجوع إلى المصادر المتوافرة واستقصائها، وهو أمرٌ لن أقف عنده، لأنه أمرٌ يطول، لذلك سأكتفي بالوقوف عند ثلاثة أمور ممّا يُلاحظ في تخريجاته.

٩٠- فقد قال في تخريج القطعة الخامسة عشرة :

« (٨ - ١٠) في خـــزانة الأدب (بولاق) ١ : ٣١١ لزهير، و (ط هارون ٢ : ١٩١)» ثمّ نقل نصّ البغدادي الذي ذكر فيه أنّ ذا الرّمّة أخذ البيت الأوّل من هذه الأبيات فجعله مطلعًا لإحدى قصائده، ثم قال : «وذكر البغدادي الأبيات الثلاثة ثمّ قال : (وقد أخذ منه بيتًا آخر ، هو :

وقفنا فسلّمنا، فكادت بِمُشْرِف
لعِرْفان صَوْتي دِمْنَةُ الدّار تنطق)

والبيت ليسَ في القصيدة التي رواها صاحب منتهى الطلب لزهير » .

والصحيحُ أنَّ البيت في القصيدة التي رواها صاحب منتهى الطلب، وذلكَ قول زهير فيها :

فكادت تُبِينُ الوَحْيَ لَمّا سألْتُها
فتخبرنا لو كانت الدّار تنطق

فكان مُراد البغدادي أنّ ذا الرّمّة أخذ معنى البيت وشيئًا من ألفاظه، لا البيت بِرُمّته .

٩١- وفي تخريج القطعة الثالثة ممّا نُسب إلى زهير وإلى غيره من الشعراء، وهي قولُ الشاعر:

إذا قالت حَذامِ فصدّقوها
فإنَّ القولَ ما قالت حذامِ

قال : «في المزهر ٢ : ٤٧٦ لزهير، وفي الكامل في اللّغة ٢ : ٧١ والاشتقاق ... و ... و ... و ... إلخ» فذكر مصادر أنشدت البيتَ دونَ نسبةٍ، ومصادرَ نسبته لديسم بن طارق، ومصادرَ لُلجيم بن صعب والدِ حنيفة وعجل في امرأته حَذام، وغيرَ ذلك . واكتفى بذلك دونَ أن يرجح كونَ البيت لزهير أو لغيره. ويلاحظ أنَّ (المزهر) هو المصدر الوحيد الذي نسب البيت لزهير، ويرجع السبب أنَّ في المزهر تقديمًا وتأخيرًا لم يتنبَّهْ عليه محقّقه؛ فقد جاءَ فيه حين كان يذكر أوائل شعراء الجاهلية : «ومنهم : زهير بن جناب الكلبي، وكان قديمًا شريفًا، وهو القائل :

إذا قالت حذام ....

.... (البيت)

ومنهم : جذيمة الأبرش، ولُجيمُ بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل، وهو القائل :

مِنْ كلِّ ما نال الفتى
قد نِلْتُهُ إلا التحيّة» .

فقُدِّمَ بيتُ لُجَيْمٍ (إذا قالت) ونُسب إلى زهير ، وأخِّر قول زهير (من كلّ ما نال) ونُسب إلى لجيم ولم ينسبْ أحدٌ من العلماء قولَ زهير (من كلّ ما نال) إلى لجيمٍ أو غيره من الشعراء؛ فدلَّ ذلك على أنَّ هذا البيت (إذا قالت) ليس لزهير، بل هو للجيم أو لأحد أولئك الشعراء الذين نُسِب إليهم، وكان سبب نسبته إلى زهير ما جاء في المزهر من تقديم وتأخير .

٩٢- وفي تخريج القطعة الرابعة ممّا نسب إلى زهير وغيره، قال : « (١ - ٣) في السيرة النبوية ١: ١٢٩، والروض الأنف ١: ١٥٢ لقصيّ بن كلاب، ثمّ لزهير ابن جناب ، ويبدو أنّ هذه الأبيات لقصيّ، وليست

لزهير، فقد قال ابن هشام : (وقد كان بين رزاح بن ربيعة حين قدم بلاده وبين نهد ابن زيد وحوتكة بن أسلم [كذا] – وهما بطنان من قضاعة – شيءٌ، فأخافهم حتى لحقوا باليمن، وأجلوا من بلاد قضاعة، فهم اليوم باليمن، فقال قصي بن كلاب وكان يحبّ قضاعة ونماءَها واجتماعها ببلادها، لما بينه وبين رزاح من الرَّحم، ولبلائهم عندَه إذ أجابوه إذ دعاهم إلى نصرته، وكَرِه ما صنع رزاح: الأبيات) السيرة ١: ١٢٩، وقارن بمعجم ما استعجم : ٣٠، ٣٩. (٣) في الاشتقاق : ٥٤٦ لزهير» .

فعادَ هاهنا وغَلِطَ في ضبط (أسلم) بفتح اللام، والصواب بضمها .

ثم أراد أن يرجّح نسبة الأبيات، فرجّح كونها لقصي ابن كلاب ، بدليل واهٍ جداً ، وهو نص ابن إسحاق في مناسبة الأبيات الذي أورده ابن هشام في السيرة، وقد علّق ابن هشام على نصّ ابن إسحاق بقوله: «قال ابن هشام: وتروى هذه الأبيات لزهير بن جناب الكلبيّ».

ومعلومٌ أن ابنَ إسحاق كان يخطئ كثيراً في نسبة الأشعار ويخلّط فيها، إلى جانب ما كان يُورده من الشعر الموضوع دون تدقيق في صحّته، وقد نبّه العلماء قديماً وحديثًا على ذلك (انظر: طبقات فحول الشعراء : ٨ – ٩، والفهرست – طبعة ناهد عباس عثمان – قطر : ١٨٣ – ١٨٤، ومعجم الأدباء ١٨ : ٦، والمزهر ١: ١٧٣، ومصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية : ٣٢٥ – ٣٤٥ و ٦٠٠ – ٦٠٥)، وكان ذلك ممّا دعا ابنَ هشام إلى تهذيب سيرة ابن إسحاق والتعليق عليها في أمورٍ أخطأ فيها؛ ومن تلك الأمور التي علّق عليها ابن هشام هذا الموضع الذي نسب فيه أبيات زهير بن جناب لقصيّ بن كلاب .

ويُرَجِّح كون الأبيات لزهير أنّ ابنَ الكلبيّ نسبها إليه في النسب الكبير ٣:١٨، وتابعه على ذلك البكريّ في معجم ما استعجم : ٣٩، وأنّ ابن دريد نسب البيت الثالث لزهير في الاشتقاق : ٥٤٦ .

وممّا يرجّح ذلك ما جاءَ في البيت الثالث، وهو قوله:

أحوتكة بن أسلُم إنّ قومًا
عنوكم بالمساءَةِ قد عنوني

فالشاعر يخاطب بني حوتكة بأنّ مَنْ أساءَ إليهم – وهو رزاح بن ربيعة – فكأنّه أساءَ إلى الشاعر، والمساءَةُ مَكْسَبَةٌ للعداوة، وهذا لا يقوله قصيّ بن كلاب في أخيه لأمّه رزاح بن ربيعة، وإنما يقوله شاعر مثل زهير بن جناب يسوءُه أن تتفرّق قضاعة التي اجتمعت يومًا من الأيّام على رئاسته؛ ويظهر ممّا ذكره ابن الكلبيّ في (النسب الكبير ٣: ١٧ – ١٨) أنّ رزاحًا وزهيرًا كانا يتنافسان في رئاسة قضاعة، فقد قال : «واجتمعت قضاعةُ على زهير بن جناب بن هبل الكلبي، وعلى رزاح بن ربيعة بن حرام العذريّ، وهو الذي أخرج نهد بن زيد وجرْمَ بن ربّان وحوتكة ابن سُود – كلّهم من قضاعة – وبني رفاعة بن عذرة من قضاعة ... ... فقال في ذلك زهير بن جناب الكلبي: (الأبيات)» .

فتلك هي الملاحظات التي وقفتُ عليها في مقال عادل فريجات الذي نشرته مجلة معهد المخطوطات العربيّة في الجُزْأين ١ – ٢ من المجلد ٣٨ (رجب ١٤١٤– محرم ١٤١٥هـ/ يناير – يوليو ١٩٩٤م) حولَ زهير بن جناب الكلبيّ، ولم أجد له في تلك الملاحظات عذرًا فأعذُره؛ وثَمَّة ملاحظاتٌ أخرى لم أُورِدها لأنني قدّرْت لها عُذْرًا، كأنْ يكون سببها أغلاط المطبعة، مثل قوله في الصفحة (١٣٥): «ونِياد وداود أبناء عمّ» والصّواب: (ابنا عَمّ) . وقوله في الصفحة (١٣٩) عن حملة أبرهة الحبشيّ على شماليّ الجزيرة العربية: «يمكن القول بالكثير من الثقة بأنّ هذه الحملة هي الحملة الوحيدة التي يقول عنها بروقوبيوس القيساري إنّ الحيريتين قاموا بها ضدّ إيران» والصواب : (إنّ الحِمْيَريّين) . وقوله في الصفحة (١٤٠): «وقالوا : بل هو زرارة بن عدسي» والصواب (عُدَس) . إلى غير ذلك .

هذا؛ وقد حاولت أن أُبَيِّنَ الصّواب والرّشد في كلّ ما وقع فيه صاحب المقال في صفحات مقاله، متجشمًا عناء البحث والمراجعة، وراجيًا بذلك النّفع لأبناء أُمّتي؛ ولله الأمرُ مِنْ قبلُ ومِن بعد .